

دور أليات حوكمة الشركات فى تحسين إدراك
مستخدمى القوائم المالية لإستقلال مراجع الحسابات
دراسة نظرية وميدانية

دكتور

إبراهيم السيد عبيد

كلية التجارة جامعة طنطا

١ - المقدمة

على الرغم من تعدد وسائل الإتصال بين إدارة الشركة وذوى المصالح فيها إلا أن القوائم المالية المنشورة وما تتضمنه من معلومات تقع في القلب من تلك الوسائل وذلك كما أكدت الدراسات التي قامت بإستطلاع آراء المستثمرين ، المحللين الماليين ، والمقرضين وغيرهم من المتعاملين في السوق بشأن مصادر المعلومات التي يعتمدون عليها في إتخاذ القرارات الإستثمارية والإئتمانية عبيد (٢٠٠٧) . والحق أن إعتداد المتعاملين في السوق على القوائم المالية المنشورة وما تتضمنه من معلومات إنما يتوقف على مدى تميز تلك المعلومات بالموثوقية والتي لن تتحقق إلا بخضوعها للفحص والمراجعة من قبل شخص مهني متخصص هو مراجع الحسابات أو كما يطلق عليه في التشريع المصري مراقب الحسابات . من هنا يمكن القول بأن مراجعة الحسابات هي بحق أحد الأركان الأساسية لكفاءة سوق رأس المال بما تضيفه من قيمة للقوائم المالية المنشورة من خلال زيادة إمكانية الإعتداد عليها من قبل المتعاملين في السوق حال إتخاذ القرارات الإستثمارية والإئتمانية ومن ثم زيادة فاعلية سوق رأس المال في تخصيص الموارد المحدودة على الفرص الإستثمارية المتاحة . بيد أن نجاح مراجع الحسابات في إضافة القيمة بالشكل السابق إنما يرتكز في المقام الأول على تمتع هذا المراجع بالإستقلال عن إدارة الشركة التي توافرت على إعداد القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات ، لذا لم يكن غريباً أن يحظى موضوع إستقلال المراجع بأهمية بالغة سواء من قبل الجهات المهنية ، التشريعية ، والرقابية بالإضافة للبحوث الأكاديمية منذ بداية إلزام الشركات (خصوصاً المقيدة بالبورصة) بخضوع قوائمها المالية للمراجعة مع صدور قانون الأوراق المالية في الولايات المتحدة في عام ١٩٣٣ ثم صدور قانون تداول الأوراق المالية في عام ١٩٣٤ والذي أنشئت بمقتضاه هيئة الأوراق المالية والمبادلات SEC .

وعلى الرغم من أهمية إستقلال مراجع الحسابات كما أوضح الباحث أنفاً ، إلا أن الملاحظ هو عدم وجود إتفاق حتى الآن سواء بين الباحثين أو الجهات المهنية والرقابية حول ما هو المقصود تحديداً بمفهوم إستقلال المراجع وما هو المستوى المقبول الذي يتعين توافره من هذا الإستقلال . فعلى سبيل المثال عرفت (1981) DeAngelo الإستقلال بأنه إحتمال قيام المراجع بالتقرير عما إكتشفه من مخالفات ، كما عرفه (1985) Knapp على أنه قدرة المراجع على مقاومة الضغوط التي يمارسها عليه العميل ، بينما عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه عدم وجود مصالح للمراجع تدفعه لتبني مستوى غير مقبول من التحيز (1997) AICPA . غير أنه برغم الإختلاف في تحديد ما هو المقصود بمفهوم الإستقلال إلا أن الملاحظ أن هناك إتفاقاً عاماً سواء بين الباحثين أو الهيئات المهنية والرقابية على التمييز بين نوعين من الإستقلال هما :

- الإستقلال الحقيقي للمراجع Independence in Fact أو ما يسمى بالإستقلال الفعلى Actual Independence ، والذي يعنى تمتع المراجع بحالة أو إتجاه ذهني Mental Attitude تجعله في وضع يستطيع فيه أن يحافظ على نزاهته وأمانته وموضوعيته سواء في مرحلة إجراء إختبارات المراجعة أو في مرحلة إبداء رأيه عن القوائم المالية للشركة محل المراجعة .

- الإستقلال الظاهري للمراجع Independence in Appearance أو ما يسمى بالإستقلال الذي يدركه مستخدموا القوائم المالية Perceived Independence ، والذي يعنى مدى إدراك أو شعور مستخدمى القوائم المالية بإستقلال المراجع والذي يتحدد فى ضوء مدى قيام المراجع بتجنب أو الإنخراط فى بعض التصرفات التى قد يشعر مستخدمى القوائم المالية بأنها تهدد إستقلاله .
سويلم (٢٠٠٢) (Krishnan et al (2005)

وإذا كان الأصل فى إستقلال المراجع هو أن يكون مستقلا فى الحقيقة ، إلا أن الإستقلال الحقيقى هو موضوع ذاتى أو شخصى قد يختلف من مراجع إلى آخر فى ظل مجموعة من الظروف ، ومن ثم قد يكون من الصعب الإعتماد عليه فى وضع المعايير والقواعد الرقابية التى تنطبق على كافة المراجعين . ومن ناحية أخرى فإن الإستقلال الحقيقى للمراجع من الأمور التى لا يمكن ملاحظتها من قبل مستخدمى القوائم المالية ، وهنا فإن الإستقلال الحقيقى للمراجع حال وجوده لن يكون له فائدة فى زيادة كفاءة السوق طالما لم يشعر به أو لم يدركه المتعاملون فى هذا السوق ، ولعل فى ذلك تبريرا لإهتمام الجهات المهنية والرقابية والتشريعية بالإستقلال الظاهري للمراجع وخصوصا فى السنوات القليلة الماضية من خلال الحد من قدرة المراجع على القيام ببعض التصرفات التى قد توحى للمتعاملين فى السوق بإنخفاض إستقلاله .

٢- الإطار العام للبحث

١/٢ مشكلة البحث

لعل المتابع لأدبيات المحاسبية فيما يتعلق بإستقلال مراجع الحسابات يمكنه الوقوف على حقيقة هامة وهى ظهور موضوع إستقلال المراجع بكثافة على ساحة البحث المحاسبى مع ظهور كل حالة من حالات الفشل فى عملية التقرير المالى ، وقد تجلّى ذلك مع نهاية عام ٢٠٠١ فى أعقاب إنهيار عددا كبيرا من الشركات العملاقة فى عدد من الدول وأشهرها شركات Enron ، Tyco International ، Adelphia ، World Com ، Martha Stewart ، Global Crossing فى الولايات المتحدة ، Vivendi فى فرنسا ، Ahold فى هولندا ، Parmalat فى إيطاليا ، Yokos فى روسيا ، Credit-Suisse فى سويسرا وغيرها نتيجة بعض الممارسات الإنتهازية التى قامت بها إدارة تلك الشركات ولم تفصح عنها التقارير المالية المنشورة ، والتى أدى تراكم أثارها عاما بعد آخر إلى حدوث تلك الإنهيارات والتى تعد أكبر حالات الفشل فى عملية التقرير المالى حتى الآن فى ضوء حجم الخسائر التى تعرض لها ذوى المصالح فى تلك الشركات وخصوصا المستثمرين .

والحق أن تبعات تلك الإنهيارات لم تقتصر فقط على الخسائر المادية الفادحة التى تكبدها المستثمرون وغيرهم من ذوى المصالح فى هذه الشركات أوإنهيار أحد مكاتب المراجعة الخمسة الكبار آنذاك وهو مكتب Arthur Andersen ، وإنما إمتدت تلك التبعات لتشمل إنهيار ثقة المتعاملين فى السوق فى تقرير مراجع الحسابات والدور الذى يمكن أن يلعبه فى سوق رأس المال . فعلى الرغم من أن عملية إعداد القوائم المالية هى فى المقام الأول مسئولية إدارة الشركة إلا أن أنظار المتعاملين فى السوق ، الجهات التشريعية والرقابية ، وسائل الإعلام المتخصصة فى الشؤون المالية وغيرهم قد توجّهت صوب مراجع الحسابات محملة بإياه الجزء الأكبر من المسئولية عن تلك الإنهيارات نتيجة عدم تمتعه بقدر كاف من الإستقلال عن إدارة الشركة محل المراجعة . وقد دعم ذلك ما أسفرت عنه نتائج التحقيقات فى تلك الإنهيارات والتى كشفت عن

عددا من مظاهر العلاقة بين المراجعين والشركات محل المراجعة والتي أعتبرت مسئولة عن فقدان المراجع لإستقلاله ومن بينها قيام المراجع بتقديم عددا كبيرا من الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة فاقت الأتعاب المحصلة عنها أتعاب المراجعة ذاتها ، إستمرار المراجع فى مراجعة القوائم المالية للشركة لفترات زمنية طويلة مما زاد من قوة العلاقات الشخصية بين أعضاء فريق المراجعة وإدارة الشركة ، قيام عدد كبير من الأعضاء السابقين فى فرق المراجعة بالإستغال فى وظائف قيادية هامة فى الشركات محل المراجعة كوظائف المديرين التنفيذيين أو المديرين الماليين ، عدم تفعيل عمل لجان المراجعة فى معظم الشركات مما زاد من قدرة الإدارة على ممارسة الضغوط على المراجع ، ضعف المسئولية القانونية للمراجع مما أدى إلى إنخفاض التكلفة التى يتحملها المراجع جراء عدم تمتعه بالإستقلال عن المنافع التى يمكن أن يجنيها من وراء ذلك .

ولإعادة ثقة المتعاملين فى السوق فى إستقلال المراجع ومن ثم ثقتهم فى جودة عملية المراجعة وبالتبعية جودة القوائم المالية المنشورة تم إصدار قانون Sarbanes-Oxley Act من قبل الكونجرس الأمريكى فى يوليو من عام ٢٠٠٢ وما تبعه من قواعد أصدرتها هيئة الأوراق المالية والمبادلات الأمريكية SEC لوضع نصوص هذا القانون موضع التنفيذ بهدف تفعيل آليات حوكمة الشركات والتى ركزت إلى حد كبير على إستقلال المراجع بغية تحسين شعور وأدراك المستثمرين وغيرهم من المتعاملين فى السوق بهذا الإستقلال . ويعنى ذلك أن ما تضمنه هذا القانون من نصوص وما صدر عن هيئة الأوراق المالية والمبادلات من قواعد قد إستهدف فى المقام الأول تحسين الإستقلال الظاهرى للمراجع وهو ما بدا واضحا مع بداية التفكير فى إصدار هذا القانون بالنظر إلى الخطة التى قدمها الرئيس الأمريكى Bush للكونجرس عقب حدوث تلك الإنهيارات والمكونة من عشرة نقاط تستهدف زيادة مسئوليات الشركات وحماية المستثمرين فى السوق والتى أكدت النقطة السابعة منها على أنه " يجب أن يكون لدى المستثمرين فى السوق ثقة كاملة فى إستقلال وأمانة مراجعى الحسابات (Dopuch et al 2003) . وتجدر الإشارة إلى أن إنهيان عدد من الشركات العملاقة مع نهاية عام ٢٠٠١ وما تبعه من زيادة التركيز على حوكمة الشركات مع صدور قانون Sarbanes - Oxley لم يقتصر تأثيره على الولايات المتحدة الأمريكية فقط وإنما إمتد هذا التأثير ليصيب معظم دول العالم ومنها مصر ، وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٥ صدر عن مركز المديرين التابع لوزارة الإستثمار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ، كما صدر عن نفس المركز أيضا فى يوليو من عام ٢٠٠٦ دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية ، بالإضافة إلى قيام هيئة سوق المال بإصدار مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات فى نوفمبر من عام ٢٠٠٦ والمنبثقة من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة فى عام ٢٠٠٥ ، والتى تعهدت الهيئة بإلزام الشركات المقيد بالبورصة بها من خلال إدراج تلك القواعد ضمن قواعد قيد وإستمرار قيد وشطب الأوراق المالية للشركات .

وعلى الرغم من أن إعادة ثقة المتعاملين فى السوق وعلى رأسهم المستثمرين فى إستقلال مراجع الحسابات كان الهدف الرئيسى لأليات حوكمة الشركات كما سبق الذكر ، إلا أن مدى

* أصبحت هذه القواعد ملزمة بالفعل للشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة بموجب قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٧ فى ١٧/٤/٢٠٠٧ .

فاعلية تلك الأليات في تحقيق هذا الهدف ما زالت محل جدل كبير في الأدب المحاسبي حتى الآن . ففي حين أكدت نتائج عدة دراسات ومنها (Bolton (2007 حدوث تحسن معنوي في شعور المستثمرين بإستقلال المراجع مع تغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة كل خمس سنوات Partner Rotation طبقا لما نص عليه قانون Sarbanes - Oxley ، فقد أكدت نتائج دراسات أخرى ومنها (Gates et al (2007 عدم وجود تأثير لهذا التغيير على شعور المستثمرين بإستقلال المراجع ذلك أن هذا التغيير هو مجرد تغيير شكلي فقد نص القانون على تغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة كل خمس سنوات ولكن ماذا عن أعضاء فريق المراجعة الذي يعمل تحت قيادة هذا الشريك ، وماذا لو تولى أحدهم - وهو الإحتمال الأرجح - مهام الشريك المسئول عن عملية المراجعة في السنوات الخمس المقبلة ، هنا فإن المسؤولية ظاهريا قد تغيرت بيد أن ذلك لم يؤدي إلى تدعيم إستقلال المراجع ومن ثم فقد كان من الأخرى بهذا القانون النص على تغيير مكتب المراجعة ذاته وليس مجرد تغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة فقط . ومن ناحية أخرى وفي حين أكدت نتائج عدة دراسات ومنها Francis and Ke (2006) على وجود علاقة عكسية ومعنوية بين حجم الأتعاب المدفوعة للمراجع نظير الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة كمؤشر على حجم هذه الخدمات وإستجابة السوق للربح المحاسبي المنشور كمؤشر على إدراك المستثمرين لإستقلال المراجع ومن ثم إدراكهم لجودة الربح المنشور مما يشير إلى فاعلية ما تتضمنه قانون Sarbanes - Oxley بخصوص منع المراجع من أداء عددا من هذه الخدمات في تحسين شعور وأدراك المستثمرين في السوق لإستقلال المراجع ، فقد أكدت نتائج دراسات أخرى ومنها (Ashbaugh et al (2003 على عدم وجود علاقة بين حجم الأتعاب المدفوعة للمراجع عن هذه الخدمات وإستجابة السوق للربح المنشور وهو ما يشير إلى عدم وجود تأثير لمنع المراجع من أداء تلك الخدمات على شعور المستثمرين بإستقلال المراجع . وفي حين أكدت نتائج عدة دراسات ومنها (Lennox (2005 وجود تأثير سلبي لقيام الأعضاء السابقين في فريق المراجعة بالإشتغال في وظيفة المدير المالي أوالمدير التنفيذي وغيرها من الوظائف القيادية في الشركة محل المراجعة على إدراك المستثمرين في السوق لإستقلال المراجع وهو ما يشير إلى فاعلية ما تتضمنه قانون Sarbanes Oxley - بخصوص منع أعضاء فريق المراجعة من العمل في تلك الوظائف قبل مرور فترة زمنية من إنتهاء عملية المراجعة على إدراك المستثمرين لإستقلال المراجع ، فقد أكدت نتائج دراسات أخرى ومنها (Geiger et al (2008 على عدم وجود أي إستجابة للسوق للإعلان عن تعيين أحد أعضاء فريق المراجعة السابقين في وظيفة المدير المالي أو مدير الحسابات مما يشير إلى عدم تأثير هذا التعيين على شعور المستثمرين في السوق بإستقلال المراجع .

وإذا كانت قواعد حوكمة الشركات في الولايات المتحدة والتي تعد من أشد - إن لم تكن أشد - قواعد الحوكمة المطبقة في العالم حاليا قد تعرضت - ولا تزال تتعرض - لهذا الجدل بخصوص مدى فاعليتها في تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع ، فهنا تبرز الحاجة إلى دراسة مدى فاعلية قواعد حوكمة الشركات في مصر في تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع ، وتزداد أهمية ذلك في ضوء عدم صدور قرار من هيئة سوق المال حتى الآن بإلزام الشركات المقيدة بالبورصة بتطبيق هذه القواعد مما يتيح إمكانية إعادة النظر في بعض ما تضمنته من أليات في ضوء مدى فاعليتها في تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع وهو أحد الأهداف الرئيسية لتلك الأليات كما ذكر الباحث من قبل .

بناءً على ما تقدم يحاول الباحث في هذه الدراسة تناول دور آليات حوكمة الشركات في مصر في تحسين شعور أو إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال مراجع الحسابات وذلك من خلال تقديم إطاراً نظرياً يتناول فيه أهمية إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال مراجع الحسابات ، محددات شعور أو إدراك هؤلاء المستخدمين لهذا الإستقلال ، ودور آليات حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية في تدعيم تلك المحددات بهدف صياغة مجموعة من الفروض الإختبارية بشأن تأثير تلك الآليات على إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع . ويعقب تقديم هذا الإطار النظري قيام الباحث بدراسة ميدانية على عينة من مستخدمي القوائم المالية لإختبار أثر آليات حوكمة الشركات على إدراكهم لإستقلال المراجع .

٢/٢ هدف البحث

يهدف البحث بصفة أساسية إلى الإختبار الميداني لأثر آليات حوكمة الشركات في مصر على إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع ، غير أن أهمية إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع قد إستلزم من الباحث التعرض للنقاط التالية بجانب الهدف الرئيسي :

- تحليل أهمية إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع
- محددات إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع
- دور آليات حوكمة الشركات في مصر في تدعيم محددات إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع .

٣/٢ أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من مصدرين أساسيين أولهما : أهمية موضوع البحث ، فكما سبق الذكر يعد إستقلال مراجع الحسابات هو حجر الزاوية لمهنة المحاسبة والمراجعة وكذا لسوق رأس المال بإعتباره المحدد الرئيسي لنجاح مهنة المحاسبة في إضافة القيمة . وثانيهما : أهمية البحث ذاته حيث يكتسب البحث أهميته بالنظر إلى النقص الشديد في الدراسات التي تناولت دور آليات حوكمة الشركات في مصر في تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع هو الهدف الرئيسي لتلك الآليات .

٤/٢ منهج البحث

يحاول الباحث في هذه الدراسة إختبار دور آليات حوكمة الشركات في مصر في تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال مراجع الحسابات . وفي سبيل ذلك إعتد الباحث على المنهج الإستقرائي بخطواته المتتابعة بداية من ملاحظة أهمية إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع حتى يتسنى لهم الإعتقاد على معلومات القوائم المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية ، ثم محاولة تحديد ماهية محددات إدراك هؤلاء المستخدمين لإستقلال المراجع من خلال بناء إطار نظري لتحليل هذه المحددات في ضوء إحدى النظريات السلوكية المعروفة في مجال الإتصالات وهي نظرية مصداقية المصدر Source Credibility وكذا دور آليات حوكمة الشركات في تدعيم تلك المحددات والذي إنتهى بإشتقاق مجموعة من الفروض الإختبارية للدراسة والتي تتعلق بمدى فاعلية آليات حوكمة الشركات في تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع . وفي النهاية قام الباحث بعمل دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي القوائم المالية بغية إختبار هذه الفروض الإختبارية إحصائياً بإستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة بهدف الوصول إلى نتائج يمكن من خلال الحكم على مدى فاعلية آليات

حوكمة الشركات في هذا الشأن وصياغة مجموعة من التوصيات لتطوير تلك الأليات بهدف زيادة درجة فاعليتها في تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع .

٥/٢ حدود البحث

يقتصر هذا البحث على تناول أثر أليات حوكمة الشركات الواردة في دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر عن مركز المديرين التابع لوزارة الإستثمار في أكتوبر ٢٠٠٥ وكذا القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المنبثقة عنه والصادرة عن هيئة سوق المال في عام ٢٠٠٦ ، ولما كانت تلك القواعد حسب ما جاء في دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات هي قواعد مكملة للنصوص الواردة بشأن الشركات في القوانين المختصة وبالذات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال واللوائح والقرارات الصادرة تطبيقا لهما فسوف يمتد نطاق البحث إلى هذين القانونين ضمن إطار حوكمة الشركات في مصر . وبناءا على ذلك يخرج عن نطاق الدراسة ما جاء بشأن إستقلال المراجع سواء في قواعد السلوك المهني أوفى قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ أو غيرها من القواعد والقوانين المماثلة .

٦/٢ فروض البحث

تقوم هذه الدراسة على إختبار الفروض الإختبارية التالية :

الفرض الإختبارى الأول

أن إزام الشركات بالإفصاح عن الأتعاب المدفوعة لمراجع الحسابات يؤثر على إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

الفرض الإختبارى الثانى

أن الحد من قدرة المراجع على تقديم الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

الفرض الإختبارى الثالث

أن تعديل أليات حوكمة الشركات بما يتضمن النص على تغيير مكتب المراجعة على الأقل كل خمسة سنوات يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

الفرض الإختبارى الرابع

أن منع أعضاء مكتب المراجعة من تولى المناصب القيادية فى الشركات محل المراجعة إلا بعد مرور ثلاث سنوات من إنتهاء عملية المراجعة يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

الفرض الإختبارى الخامس

أن إزام الشركات بوجود لجنة مراجعة مستقلة من بين أعضائها خبير فى الشؤون المالية والمحاسبية ولديها جدول إجتماعات منتظم يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

الفرض الإختبارى السادس

أن تعديل أليات حوكمة الشركات بما يتضمن النص على أليات للنتقيش والرقابة على عمل مكاتب المراجعة - خصوصا المكاتب الكبرى- يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

الفرض الإختبارى السابع

أن تعديل آليات حوكمة الشركات بما يتضمن زيادة المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

الفرض الإختبارى الثامن

أن إلزام الشركات بوجود قسم للمراجعة الداخلية مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

الفرض الإختبارى التاسع

أن إلزام الشركات بوجود مجلس إدارة مستقل أغلبية أعضاؤه من غير التنفيذيين ومنظم فى إجتماعاته يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

٧/٢ الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات التى تناولت إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال مراجع الحسابات حسب نوعية هؤلاء المستخدمين إلى الأقسام التالية :

١/٧/٢ دراسات تناولت إدراك المستثمرين لإستقلال المراجع

وتمثل هذه النوعية الغالبية العظمى من الدراسات السابقة على إعتبار أن المستثمرين هم أهم مستخدمى القوائم المالية ، وفى هذا الخصوص يمكن التمييز بين نوعين من تلك الدراسات تبعاً لمنهجية البحث المتبعة فيها **أولهما** : الدراسات التى تناولت إدراك المستثمرين لإستقلال المراجع بطريقة مباشرة من خلال إستطلاع رأيهم بشأن العوامل التى تؤثر على شعورهم بإستقلال المراجع ، **وثانيهما** : الدراسات التى تناولت إدراك المستثمرين لإستقلال المراجع بطريقة غير مباشرة من خلال تحليل العلاقة بين بعض العوامل المؤثرة على إستقلال المراجع وأسعار وعوائد الأسهم أو معدل العائد الذى يطلبه المستثمرون والذى يطلق عليه تكلفة التمويل **Cost of Capital** . ففيما يختص بالنوعية الأولى من الدراسات قام (Gates et al 2007) على سبيل المثال بإستطلاع رأى عينة من المستثمرين بخصوص أثر تغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة وكذا أثر تغيير مكتب المراجعة ذاته على شعورهم بإستقلال المراجع ومن ثم شعورهم بالثقة فى القوائم المالية المنشورة وما تحويه من معلومات ، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوى لتغيير مكتب المراجعة على شعور المستثمرين بالثقة فى القوائم المالية بينما لم تجد الدراسة أثراً معنوياً لتغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة كما يقضى قانون Sarbanes-Oxley . كما قام (Bolton 2007) بإستطلاع آراء المستثمرين بشأن العوامل التى تؤثر على شعورهم بإستقلال المراجع وخلصت الدراسة إلى أن أهم تلك العوامل هى إعتقاد المراجع إقتصادياً على العميل (حجم الأتعاب التى يحصل عليها المراجع من العميل) ، قيام المراجع بتقديم خدمات أخرى للعميل بخلاف المراجعة ، عمل الشركاء فى مكتب المراجعة كمسؤولين ماليين أو إداريين فى الشركات محل المراجعة ، قيام المراجع بمراجعة حسابات الشركة لفترة زمنية طويلة تزيد عن خمسة سنوات .

أما فيما يختص بالنوعية الثانية من الدراسات فقد تناول (Teoh and Wong 1993) العلاقة بين حجم مكتب المراجعة بإعتباره مؤشراً على إستقلال المراجع ومن ثم جودة عملية المراجعة ومعامل إستجابة أسعار أسهم الشركة للربح المنشور فى القوائم المالية ، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التى تتم مراجعة قوائمها المالية من قبل مكاتب المراجعة الثمانية الكبرى (أنداك) تتميز

بمعامل إستجابة أعلى من الشركات التي يتم مراجعة قوائمها المالية من قبل مكاتب المراجعة الأخرى بخلاف المكاتب الكبرى ، مما يعنى تحسن إدراك المستثمرين لإستقلال المراجع ومن ثم تقفهم فى جودة الربح المنشور مع زيادة حجم مكتب المراجعة . وفى نفس الإتجاه قام (2004) Khurana and Raman بدراسة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة بإعتباره مؤشرا على إستقلال المراجع ومن ثم جودة عملية المراجعة وشعور المستثمرين بمصداقية التقارير المالية والتي تنعكس على إنخفاض تكلفة التمويل نتيجة إنخفاض مخاطر المعلومات التي يواجهها المستثمرون ، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تتم مراجعة قوائمها المالية من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تتمتع بإنخفاض تكلفة التمويل مقارنة مع الشركات التي تتم مراجعة قوائمها المالية من قبل المكاتب الأخرى نتيجة زيادة شعور المستثمرين بمصداقية تقاريرها المالية بناء على شعورهم بإستقلال المكاتب الأربعة الكبرى مقارنة مع مكاتب المراجعة الأخرى .

ومن ناحية أخرى قام (2003) Dopuch et al بإختبار أثر إفصاح الشركات عن مقدار الأتعاب التي قامت بدفعها للمراجع نظير الخدمات الأخرى التي قدمها للشركة بخلاف المراجعة على شعور المستثمرين فى السوق بإستقلال المراجع ، ومن خلال تقديم عدد من الحالات التجريبية التي تتضمن مستويات مختلفة من مبالغ هذه الأتعاب خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن تلك الأتعاب قد أدى إلى حدوث تضارب فى معتقدات الخاضعين للتجربة بخصوص إستقلال المراجع وهو ما أدى إلى عدم دقة تقييمهم لأسهم الشركة الأمر الذي يعنى أن تضارب شعور المستثمرين بمدى إستقلال المراجع يمكن أن يؤدي إلى حدوث خلل فى كفاءة السوق . وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعادة هذه الدراسة من قبل (2008) Davis and Hollie وتم التوصل إلى نفس النتيجة من حيث أن الإفصاح عن هذه الأتعاب يؤثر على إدراك المستثمرين لإستقلال المراجع وأن هذا الإدراك يختلف بإختلاف مستويات هذه الأتعاب . وفى نفس الإتجاه قام (2005) Krishnan et al ، (2006) Francis and Ke. و Higgs and Skantz بدراسة مدى إدراك المستثمرين فى السوق لإستقلال المراجع نتيجة قيامه بأداء خدمات أخرى للشركة بخلاف المراجعة وذلك من خلال دراسة العلاقة بين حجم الأتعاب المدفوعة للمراجع عن هذه الخدمات كمؤشر على حجم تلك الخدمات وإستجابة أسعار الأسهم لأرباح الشركة ، وقد أسفرت نتائج هذه الدراسات عن وجود علاقة عكسية بين حجم الأتعاب المدفوعة للمراجع عن هذه الخدمات وإستجابة أسعار أسهم الشركة للربح المنشور فى القوائم المالية مما يدل على شعور المستثمرين بأن قيام المراجع بأداء تلك الخدمات يؤثر سلبا على إستقلاله ومن ثم يؤثر سلبا على جودة الربح المنشور .

وعلى جانب آخر تناول (2005) Ghosh and Moon أثر إستمرار المراجع فى مراجعة القوائم المالية للشركة لفترة زمنية طويلة Tenure على معامل إستجابة أسعار أسهم الشركة للربح المحاسبي المنشور كمؤشر على شعور المستثمرين بجودة هذا الربح نتيجة شعورهم بالإستقلال ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين معامل إستجابة أسعار الأسهم وطول مدة بقاء المراجع مع الشركة بل أن هذا المعامل يزداد تدريجيا مع طول المدة مما يعنى أن شعور المستثمرين بإستقلال المراجع ومن ثم جودة عملية المراجعة يزداد مع زيادة مدة قيام المراجع بمراجعة القوائم المالية للشركة . وفى نفس الإتجاه قام (2006) Azizkhani et al بدراسة تأثير إستمرار المراجع مع الشركة لفترة طويلة على إدراك المستثمرين لمصداقية التقارير المالية والتي تنعكس فى إنخفاض تكلفة التمويل التي تتحملها الشركة ، وقد خلصت الدراسة إلى

عدم وجود علاقة معنوية بين إستمرار المراجع لفترة طويلة مع الشركة وتكلفة التمويل التي تتحملها تلك الشركة في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ بينما كانت تلك العلاقة عكسية ومعنوية في الفترة بين عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ وهي الفترة التي شهدت إنهيار الشركات في الولايات المتحدة مما يدل على زيادة إهتمام المستثمرين بأهمية إستقلال المراجع بعد تلك الإنهيارات .

وأخيرا فقد قام (Khurana and Raman (2006) بدراسة أثر حجم الأتعاب المدفوعة للمراجع عن خدمات المراجعة ذاتها كمؤشر على تبعية المراجع للتعامل إقتصاديا على شعور المستثمرين بإستقلال مراجع الحسابات ومن ثم شعورهم بمصداقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة والتي تنعكس في إنخفاض تكلفة التمويل التي تتحملها الشركة ، وخلصت الدراسة إلى أنه كلما زاد حجم الأتعاب المدفوعة للمراجع كلما زادت تكلفة التمويل نتيجة إنخفاض شعورهم بإستقلال المراجع . كما قام (Geiger et al (2008) بدراسة إستجابة السوق لقيام الشركة بالإعلان عن تعيين أحد العاملين السابقين في مكتب المراجعة في منصب المدير المالي أو مدير الحسابات في الشركة وذلك كمؤشر على شعور المستثمرين بإستقلال المراجع ، وقد وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أي رد فعل للسوق للإعلان عن هذا التعيين بدليل عدم وجود إستجابة معنوية لأسعار أسهم الشركات على مدار الأيام الثلاث المحيطة بتاريخ الإعلان عن هذا التعيين .

٢/٧/٢ دراسات تناولت إدراك المقرضين لإستقلال المراجع

فقد قام (Knapp (1985 بإستطلاع رأى عينة من مديري الإئتمان في البنوك التجارية بشأن العوامل المؤثرة على إدراكهم لقدرة المراجع على مقاومة ضغوط الشركة محل المراجعة ، وخلصت للدراسة إلى أن الإدراك يتأثر بعدد من العوامل أهمها قوة أضعف المركز المالي للتعامل ودرجة الحكمة التي تتطوى عليها المعايير المحاسبية . كما قام سويلم (٢٠٠٢) بإستطلاع رأى عينة من محلي الإئتمان في البنوك التجارية بشأن تأثير ثلاثة عوامل وهي قيام المراجع بتقديم الخدمات الإستشارية ، قيام المراجع بأنشطة إقتصادية مشتركة مع العميل ، حجم أتعاب المراجعة منسوبة إلى إجمالي إيرادات مكتب المراجعة على شعورهم بإستقلال المراجع ، وخلصت الدراسة إلى أن قيام المراجع بأنشطة إقتصادية مشتركة مع العميل هو أشد العوامل تأثيرا على الشعور بالإستقلال يليه إرتفاع نسبة الأتعاب التي يدفعها العميل ، أما بالنسبة للخدمات الإستشارية فلم يكن لها تأثيرا كبيرا على الشعور بالإستقلال وإن كان الشعور بالإستقلال في ظل عدم أداء تلك الخدمات كان أفضل إلى حد ما من الشعور بالإستقلال حالة القيام بها . وفي نفس الإتجاه تناول (Geiger et al (2002 إدراك مديري الإئتمان في البنوك التجارية لإستقلال المراجع عندما يتم تكليفه بأداء وظائف المراجعة الداخلية للتعامل Outsourcing بجانب المراجعة الخارجية ، وخلصت الدراسة إلى أن شعور مديري الإئتمان بإستقلال المراجع ينخفض بدرجة كبيرة حال قيامه بهذه الخدمات غير أن ما يمكن أن يخفف من هذا الأمر هو قيام مكتب المراجعة بتكليف بعض الأشخاص بالقيام بهذه المهمة بخلاف من يقومون بعملية المراجعة الخارجية . ومن ناحية أخرى قام (Mansi et al (2004 بدراسة أثر طول مدة بقاء المراجع في مراجعة القوائم المالية للشركة على شعور حملة السندات بإستقلال المراجع وهو ما ينعكس على شعورهم بمصداقية القوائم المالية للشركة وبالتبعية على معدل العائد الذي يطلبونه على تلك السندات ، وخلصت الدراسة إلى أن معدل العائد على السندات يزداد مع طول المدة الزمنية مما

يعنى زيادة شعور حملة السندات بإنخفاض إستقلال المراجع مع طول المدة الزمنية . وأخيرا قام Abu Bakar et al (2005) بدراسة العوامل التى تؤثر على إدراك مديرى الإئتمان فى البنوك التجارية لإستقلال المراجع ، وقد أسفرت نتيجة الدراسة عن أن أهم هذه العوامل هى حجم مكتب المراجعة يليها إستمرار المراجع مع الشركة لمدة زمنية طويلة ، ثم درجة المنافسة فى سوق خدمات المراجعة ، ثم وجود لجنة مراجعة لدى الشركات محل المراجعة ، يلى ذلك تقديم المراجع لبعض الخدمات الإستشارية للشركة محل المراجعة ، وأخيرا حجم الأتعاب التى يتقاضاها المراجع من الشركة محل المراجعة .

٣/٧/٢ دراسات تناولت إدراك الفئات الأخرى لإستقلال المراجع

فقد قام Shockley (1981) بإستطلاع رأى الشركاء فى مكاتب المراجعة الثمانية الكبرى (أنداك) ، الشركاء فى مكاتب المراجعة الأخرى بالإضافة إلى مديرى الإئتمان فى البنوك التجارية والمحللين الماليين بشأن تأثير أربعة عوامل على إدراكهم لإستقلال المراجع وهى درجة المنافسة فى سوق خدمات المراجعة ، تقديم الخدمات الإستشارية ، حجم مكتب المراجعة ، وإستمرار المراجع لفترة زمنية طويلة مع الشركة محل المراجعة ، وخلصت الدراسة إلى أن الشعور بإستقلال المراجع يتأثر إيجابيا مع زيادة حجم مكتب المراجعة بينما يتأثر سلبا مع زيادة درجة المنافسة وتقديم الخدمات الإستشارية فى حين لا توجد علاقة بين إدراك الإستقلال وإستمرار المراجع مع الشركة لفترة زمنية طويلة . كما قام هويدى (١٩٩٢) بإستطلاع رأى عينة من مراجعى الحسابات بشأن تأثير أربعة عوامل على إدراكهم لإستقلال المراجع وهى مستوى المنافسة بين مكاتب المراجعة ، تقديم الخدمات الإستشارية ، دور إدارة الشركة فى إختيار المراجع وحجم مكتب المراجعة ، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى لهذه العوامل على شعور مزاوى المهنة فى مصر بإستقلال المراجع . كما قام Beattie et al (1999) بدراسة العوامل التى يمكن أن تؤثر على إدراك عدد من الجهات ذات الإهتمام بالقوائم المالية ومنها مديرى الإئتمان فى البنوك ، مديرى الشركات ، الشركاء فى مكاتب المراجعة ، الصحفيين فى الصحف المختصة بالشئون المالية لإستقلال المراجع ، وخلصت الدراسة إلى أن أهم هذه العوامل هى درجة إعتداد مكتب المراجعة على الشركة محل المراجعة ، قيام المراجع بتقديم خدمات أخرى بخلاف المراجعة بالإضافة إلى درجة المنافسة فى سوق خدمات المراجعة ووجود لجنة مراجعة فاعلة فى الشركات محل المراجعة .

ومن ناحية أخرى تناول Swanger and Chewning (2001) إدراك المحللين الماليين لإستقلال المراجع فى ظل حالات متعددة تتعلق بأداء وظائف المراجعة الداخلية للشركة محل المراجعة وهى أداء وظائف المراجعة الداخلية من قبل الشركة ذاتها ، أداء هذه الوظائف من قبل نفس المراجع الذى يتولى مراجعة القوائم المالية للشركة ، أداء هذه الوظائف بواسطة مراجع آخر بخلاف المراجع الذى يتولى مراجعة القوائم المالية للشركة ، وقيام المراجع الذى يتولى مراجعة القوائم المالية للشركة بأداء جزء فقط من هذه الخدمات ، وخلصت الدراسة إلى أن شعور المحللين الماليين بإستقلال المراجع ينخفض بشكل كبير حال قيام نفس المراجع الذى يقوم بالمراجعة الخارجية بأداء وظائف المراجعة الداخلية سواء كليا أو جزئيا ويزداد شعورهم بإستقلال المراجع عندما يتم أداء تلك الخدمات من قبل مراجع آخر بخلاف المراجع الذى يقوم بالمراجعة الخارجية ويبلغ الشعور بالإستقلال مدها حال أداء هذه الوظائف بواسطة قسم للمراجعة الداخلية داخل الشركة ذاتها . كما قام أحمد (٢٠٠١) بإستطلاع رأى عينة من المديرين الماليين بالشركات

المساهمة ، المراجعين ، أعضاء هيئة التدريس ممن لهم إهتمام بالمراجعة حول دور لجنة المراجعة فى تدعيم إستقلال مراجع الحسابات ومن ثم زيادة كفاءة عملية المراجعة ، وخلصت الدراسة إلى تأكيد دور لجنة المراجعة فى توفير الثقة والمصداقية فى البيانات المقدمة للأطراف المستفيدة من خلال دورها فى تدعيم إستقلال المراجع . وفى نفس الإتجاه تناول Goodwin and Seow (2002) العلاقة بين آليات حوكمة الشركات خصوصا فيما يتعلق بعدم إستمرار المراجع مع الشركة محل المراجعة لفترة زمنية طويلة ، وجود لجنة مراجعة ، وجود قسم للمراجعة الداخلية ، وكذا جود دليل قواعد للسلوك داخل الشركة وإدراك المراجعين أنفسهم وكذا المديرين فى الشركات محل المراجعة لإستقلال المراجع ، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لتلك الآليات على إدراك المراجعين والمديرين بإستقلال المراجع . كما قام Jenkins and Krawczyk (2003) بإستطلاع آراء المراجعين بشأن تأثير قيام المراجع بستة أنواع مختلفة من الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة على شعورهم بإستقلال المراجع وخلصت الدراسة إلى أن شعور المراجعين بالإستقلال يتأثر سلبا بقيام المراجع بأداء تلك الخدمات وخصوصا خدمات إمساك الدفاتر وخدمات الإستشارات القانونية . وفى نفس الإتجاه قام Alvin et al (2006) بدراسة العوامل التى يمكن أن تؤثر على إدراك المراجعين أنفسهم بالإضافة إلى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع ، وخلصت الدراسة إلى أن أهم هذه العوامل هى إعتداد المراجع على العميل ، تقديم الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة ، درجة المنافسة فى سوق خدمات المراجعة ، حجم الشركة محل المراجعة ، إستمرار المراجع مع الشركة لفترة زمنية طويلة ، وحجم مكتب المراجعة .

ومن ناحية أخرى قام Jennigs et al (2006) بدراسة أثر متطلبات قانون Sarbanes-Oxley خصوصا فيما يتعلق بتغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة كل خمس سنوات على إدراك القضاة فى المحاكم الأمريكية لإستقلال المراجع ، وخلصت الدراسة إلى أن تلك المتطلبات قد أدت بالفعل إلى زيادة شعور هؤلاء القضاة بإستقلال المراجع . كما قام Joshi et al (2007) بدراسة أثر أداء المراجع للخدمات الأخرى بخلاف المراجعة على إدراك المديرين التنفيذيين ومراجعى الحسابات فى الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية فى البحرين لإستقلال المراجع ، وخلصت الدراسة إلى أن أداء هذه الخدمات يؤثر سلبا على الشعور بإستقلال المراجع وإن كان هذا التأثير ليس كبيرا بالقدر الذى يتطلب منع المراجع من أداء تلك الخدمات . وأخيرا فقد قام Hill and Booker (2007) بدراسة تأثير قيام المراجع بأداء خدمات المراجعة الداخلية بجانب المراجعة الخارجية للشركات محل المراجعة على شعور أعضاء الهيئات الرقابية بإستقلال المراجع ، وخلصت الدراسة إلى أن أداء هذه الخدمات يؤثر سلبا على شعورهم بإستقلال المراجع فقط عندما يعتمد المراجع على نفس المجموعة من الأشخاص فى أداء خدمات المراجعة الداخلية والخارجية أما حينما يتم أداء خدمات المراجعة الداخلية بواسطة أشخاص بخلاف القائمين بالمراجعة الخارجية فلا يوجد تأثير معنوي على الشعور بإستقلال المراجع .

٨/٢ تنظيم البحث

لتحقيق أهداف البحث سوف يتم تنظيم الجزء المتبقى من البحث كما يلي :

- الإطار النظرى للبحث

ويقوم فيه الباحث بتحليل أهمية إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع ، الإطار العام لإدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع ، محددات إدراك إستقلال المراجع ،

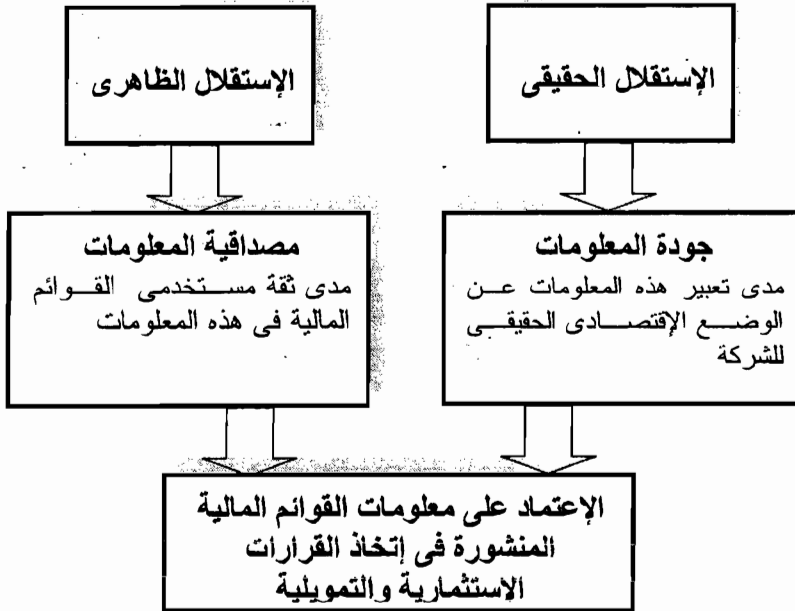
ودور أليات حوكمة الشركات فى مصر فى تدعيم محددات إدراك إستقلال المراجع .
- الدراسة الميدانية

ويقوم فيه الباحث بدراسة ميدانية على عينة من مستخدمى القوائم المالية لإختبار مدى فاعلية أليات حوكمة الشركات فى مصر فى زيادة إدراكهم لإستقلال المراجع .

٣- الإطار النظرى للبحث

١/٣ أهمية إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع

يتوقف إعتماد المتعاملين فى السوق على القوائم المالية المنشورة وما تتضمنه من معلومات فى إتخاذ القرارات على مدى إدراكهم لمصداقية هذه القوائم والذى يتوقف بدوره على مدى إدراكهم لإستقلال مراجع الحسابات الذى تولى مراجعة تلك القوائم كمحدد أساسى لجودة عملية المراجعة . ويعنى ذلك أن زيادة فاعلية الدور الذى يلعبه المراجع فى تحسين كفاءة سوق رأس المال تستلزم ألا يكون المراجع مستقلا فى الحقيقة فقط بل يستلزم الأمر أيضا أن يشعر مستخدموا القوائم المالية بهذا الإستقلال حتى يتسنى لهم الثقة فيما تتضمنه هذ القوائم المالية من معلومات (Dopuch et al 2003) ، فالحق أن كلا النوعين من الإستقلال يمكن أن يودى دورا مكمل للأخر وهو ما يمكن إيضاحه من خلال الشكل التالى :



شكل رقم (١) التكامل بين الإستقلال الحقيقى والظاهرى للمراجع

ولعله من خلال الشكل السابق يمكن تفسير إهتمام الجهات المهنية والرقابية منذ زمن بعيد ليس فقط بالإستقلال الحقيقى ولكن أيضا بالإستقلال الظاهرى للمراجع كمحدد رئيسى لشعور

مستخدمى القوائم المالية بمصادقية تلك القوائم . فعلى سبيل المثال نص معيار المراجعة SAS NO.1 الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA فى عام ١٩٧٢ على أنه من الأمور الهامة للمهنة أن يشعر العامة بإستقلال المراجع وأن ثقة العامة Public Confidence فى القوائم المالية المنشورة قد تنخفض حال وجود أدلة بخصوص إنخفاض إستقلال المراجع نتيجة توافر بعض الظروف التى يعتقد الشخص المعتاد (المعقول) فى أنها تؤثر بالسلب على إستقلال هذا المراجع ، فإستقلال المراجع يجب ألا يقتصر فقط على الإستقلال فى الحقيقة لكن يجب أن يتجنب المراجع الأمور التى يمكن أن تشكك الأطراف الخارجية فى هذا الإستقلال . ومع توسع مكاتب المراجعة فى تقديم الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة خصوصا فى بداية تسعينيات القرن الماضى وما تبعه من إنخفاض شعور المستثمرين فى السوق بإستقلال مراجع الحسابات أعلنت هيئة الأوراق المالية والمبادلات الأمريكية SEC فى عام ١٩٩٨ صراحة أن المعيار الأساسى لإختبار إستقلال المراجع هو ما إذا كان المستثمر المعتاد أو المعقول Reasonable Investor الذى على بينه من الحقائق يدرك أن المراجع ليس له مصلحة متوافقة أو متعارضة مع الشركة محل المراجعة وأنه يمارس عمله ويصدر تقديراته وأحكامه الشخصية بموضوعية سواء كان ذلك فى مرحلة القيام بإختبارات المراجعة أوفى مرحلة إصدار تقريره بخصوص القوائم المالية . وسيرا على نفس النهج فقد نصت مذكرة المناقشة التى أصدرها مجلس معايير الإستقلال (Independence Standards Board (ISB فى عام ٢٠٠٠ تحت عنوان الإطار الفكرى لإستقلال المراجع على أن الهدف الرئيسى لإستقلال المراجع هو تدعيم إعتقاد المستثمرين وغيرهم من مستخدمى المعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة فى إتخاذ القرارات وزيادة كفاءة سوق رأس المال ، ومن ثم فمن الضرورة الأخذ بعين الإعتبار لأراء هؤلاء المستخدمين بشأن إستقلال مراجع الحسابات عند وضع أى معايير أو قواعد بخصوص هذا الإستقلال من قبل هيئة الأوراق المالية والمبادلات SEC أو غيرها من الجهات ذات الصلة (Dopuch et al (2003) (Davis and Hollie (2008) . وفى جمهورية مصر العربية نحت هيئة سوق المال نفس النهج ، فعلى سبيل المثال نص قرار رئيس الهيئة رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن قواعد آداب وسلوكيات مزاولى مهنة المحاسبة والمراجعة المقيدى بسجل الهيئة فيما يختص بالتهديدات التى تواجه إستقلال المراجع على أنه " وفى هذا يتعين على المحاسب المهنى أن يأخذ فى الإعتبار ما يراه الغير مقبولا ، ويقصد بالغير أى طرف ثالث معقول وعلى دراية بكل المعلومات ذات العلاقة بما فى ذلك أهمية التهديدات وأدوات الحماية "

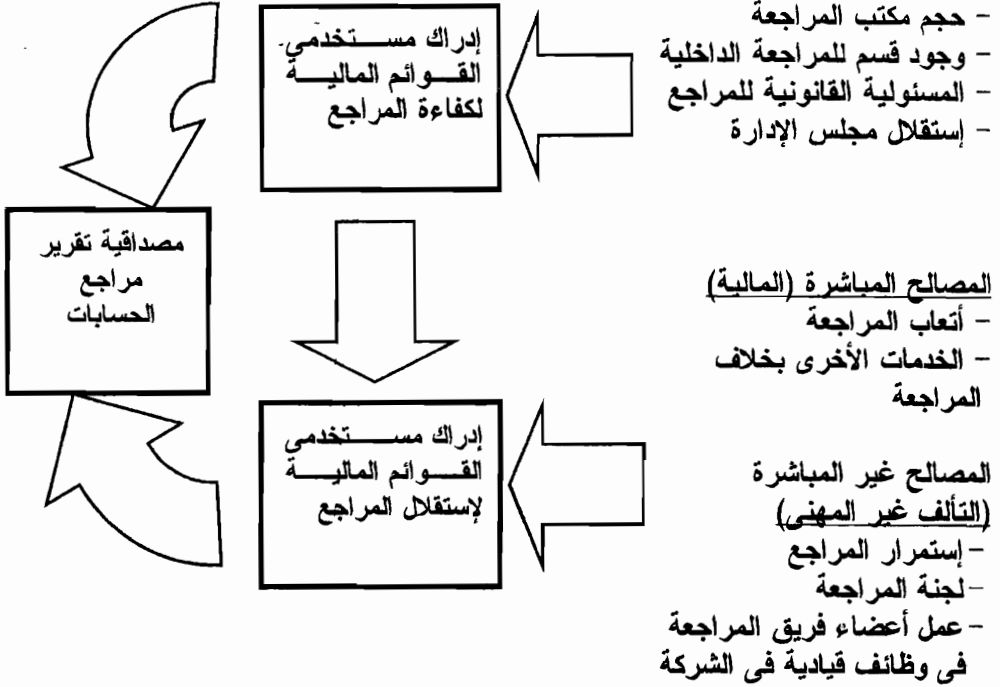
٢/٣ الإطار العام لإدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع

يعتمد الباحث فى صياغة الإطار العام لإدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع على إحدى النظريات السلوكية المعروفة فى مجال الإتصالات وهى نظرية مصادقية المصدر Source Credibility . وطبقا لهذه النظرية فإن فاعلية الإتصال بين الأطراف المختلفة لا تعتمد فقط على محتوى الرسالة المتبادلة بينهم ، وإنما تتأثر بصورة معنوية بمدى إدراك المتصل به (متلقى الرسالة) لمصادقية المتصل (مرسل الرسالة) . فمصادقية مرسل الرسالة عادة ما تؤثر بدرجة كبيرة على صياغة متلقى الرسالة لإتجاهاته Attitudes بخصوص الإعتقاد أو عدم

* تم إنشاء هذا المجلس بالتعاون بين هيئة الأوراق المالية والمبادلات الأمريكية والمعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين فى عام ١٩٩٧ وقد عهد إليه بمهمة وضع إطار فكرى لإستقلال المراجع يكون مرشدا لإصدار القواعد الرقابية فى هذا الشأن .

الإعتماد على ما تتضمنه الرسالة من معلومات وكذا على تشغيل تلك المعلومات طالما أنه لا يمكن الفصل بين محتوى رسالة ما وخصائص مرسل تلك الرسالة (Schwarzkopf 2007). وفي هذا الصدد أكدت دراسات نظرية مصداقية المصدر أن إدراك متلقى الرسالة لمصداقية مصدر الرسالة إنما يتحدد بناء على مجموعة من الخصائص التي تميز هذا المصدر أهمها: كفاءة مصدر الرسالة Source Competence ومدى تحيز (أو إستقلال) مصدر الرسالة Source Bias. وتشير كفاءة المصدر إلى مدى إدراك متلقى الرسالة لما إذا كان مصدر هذه الرسالة في وضع يمكنه من معرفة الحقائق الكاملة بخصوص الموضوع الذي تتعلق به هذه الرسالة ومن ثم إدراك متلقى الرسالة لقدرة المصدر على تقديم المعلومات الدقيقة بخصوص هذا الموضوع، وهنا تلعب الإمكانيات الفنية ومستوى معرفة وخبرة مصدر الرسالة دورا هاما في التأثير على إدراك متلقى الرسالة لكفاءة هذا المصدر. أما تحيز المصدر فيشير إلى مدى إدراك متلقى الرسالة لما إذا كان مصدر هذه الرسالة في وضع يمكنه من الكشف عن الحقائق الكاملة بخصوص الموضوع الذي تتعلق به هذه الرسالة، وهنا فإن وجود مصلحة أو منفعة ذاتية (سواء مباشرة أو غير مباشرة) للمصدر تلعب دورا هاما في التأثير على إدراك متلقى الرسالة لمدى تحيز (إستقلال) أو عدم تحيز (عدم إستقلال) هذا المصدر. وفي هذا الخصوص فقد أجمعت نتائج الدراسات التجريبية فيما يختص بهذه النظرية على أنه كلما زاد إدراك متلقى الرسالة لكفاءة وخبرة مصدر الرسالة وكذا كلما زاد إدراكه لإستقلال أو عدم تحيز مصدر الرسالة كلما زاد إدراك هذا المتلقى لمصداقية هذا المصدر ومن ثم زادت درجة إعتماده على المعلومات التي تتضمنها تلك الرسالة، كما أنه كلما زادت كفاءة وخبرة المصدر كلما زاد إدراك هذا المصدر لأهمية تمتعه بالإستقلال ومن ثم زاد حرصه على الإستقلال أو عدم التحيز سعيا وراء زيادة إدراك متلقى الرسالة لمصداقيته والتي تنعكس في درجة إعتماد هذا المتلقى على ما يقدمه المصدر من معلومات. Hirst (1994) Schwarzkopf (2007).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم الإعتماد على هذه النظرية في دراسات متعددة في مجال المراجعة، فعلى سبيل المثال إعتد Bamber (1983) على هذه النظرية في دراسة مدى إعتماد مديري المراجعة على التقديرات والأحكام التي يصدرها المساعدون وخلص إلى أن درجة هذا الإعتماد تتوقف إلى حد كبير على مدى إدراك مديري المراجعة لمصداقية هؤلاء المساعدين. كما إعتد Hirst (1994) و Goodwin (1999) على هذه النظرية في دراسة أثر إدراك المراجع لمصداقية مصدر دليل الإثبات على تقييم المراجع لهذا الدليل وقراره بالإعتماد عليه، وخلصا إلى أن أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها من مصدر أكثر مصداقية تعد من وجه نظر المراجع أدق وأكثر قابلية للإعتماد عليها مقارنة مع أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها من مصادر أقل مصداقية. وأخيرا فقد إعتد Kizirian et al (2005) على هذه النظرية في دراسة قرارات المراجع بشأن تخطيط عملية المراجعة وخلص إلى أن تقدير المراجع لمخاطر وجود أخطاء جوهرية، تقييم أدلة الإثبات، وتخطيط عملية المراجعة يعتمد بدرجة كبيرة على مدى إدراك المراجع لأمانة ونزاهة إدارة الشركة محل المراجعة. وبتطبيق مفاهيم نظرية مصداقية المصدر في مجال إستقلال المراجع يمكن القول بأن إعتماد مستخدمي القوائم المالية على تقرير المراجع (الرسالة) عن القوائم المالية المنشورة يتوقف على مدى إدراك هؤلاء المستخدمين (متلقى الرسالة) لمصداقية المراجع (مصدر الرسالة) والتي تعتمد بدورها على مدى إدراكهم لكفاءة وإستقلال هذا المراجع وهو ما يمكن بيانه من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٢) الإطار العام لإدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع

٣/٣ محددات إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع
بالنظر إلى الشكل رقم (٢) يمكن الوقوف على مجموعتين من المحددات التى تحكم إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع وهما : المحددات المتعلقة بإدراك المستخدمين لإستقلال المراجع وهى تلك المحددات التى تؤثر بطريقة مباشرة على إدراك المستخدمين لهذا الإستقلال . أما المجموعة الثانية فهى المحددات المتعلقة بإدراك المستخدمين لكفاءة المراجع وهى تلك المحددات التى تؤثر بطريقة غير مباشرة على إدراك المستخدمين لهذا الإستقلال طالما أن هناك علاقة طردية بين كفاءة المصدر وإستقلاله كما أوضحت دراسات نظرية مصداقية المصدر ، ويمكن تناول كلا المجموعتين من المحددات كما يلى :

١/٣/٣ محددات إدراك الإستقلال

يتوقف إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال (عدم تحيز) المراجع على مدى إدراكهم لوجود أو عدم وجود مصالح سواء مباشرة (مالية) أو غير مباشرة (العلاقات الشخصية أو ما يسمى بالتألف غير المهني Familiarity) للمراجع فى الشركة محل المراجعة . وفيما يلى يعرض الباحث لأهم العوامل المؤثرة على إدراك مستخدمى القوائم المالية لوجود أو عدم وجود مثل هذه المصالح :

Audit Fees

• حجم أتعاب المراجعة

إن اعتماد المراجع ماليًا على الشركة محل المراجعة أو ما يطلق عليه في الدراسات Economic Bond يعد من التهديدات الهامة التي تواجه إستقلال المراجع من خلال إضعاف قدرته على مقاومة الضغوط التي تمارسها عليه الشركة ، فتفكير المراجع في الخسارة المالية التي قد تلحق به جراء فقد العميل قد يدفعه في بعض الأحيان إلى تخفيض مستوى إستقلاله حفاظًا على هذا العميل . ويعنى ذلك أن مستوى إستقلال المراجع قد لا يكون ثابتًا بين جميع العملاء وإنما يختلف من عميل لأخر حسب أهمية هذا العميل للمراجع والتي تتمثل في حجم الأتعاب التي يحصل عليها المراجع من هذا العميل قياسًا إلى إجمالي أتعاب مكتب المراجعة ككل . وعلى الرغم من توصل بعض الدراسات الميدانية إلى نتائج تشير إلى عدم تأثير حجم الأتعاب التي يتقاضاها المراجع على مستوى إستقلاله ومنها على سبيل المثال دراسة Craswell et al (2002) والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين أهمية العميل وقيام المراجع بوضع تحفظات في تقرير المراجعة ودراسة Chung and Kallapur (2003) والتي إنتهت إلى عدم وجود علاقة بين مقدار الإستحقاق الإختياري للشركة كمقياس لعمليات إدارة الربح وأهمية هذه الشركة للمراجع ، وأكثر من ذلك فقد توصلت دراسة Reynolds and Francis (2001) إلى أن أهمية العميل ترتبط عكسيًا مع مقدار الإستحقاق الإختياري كمؤشر على عمليات إدارة الربح وطردية مع التحفظات التي يصدرها المراجع بشأن قدرة الشركة على الإستمرار الأمر الذي يعنى زيادة درجة تحفظ المراجع مع زيادة أهمية العميل . إلا أن معظم الدراسات الميدانية في هذا الصدد قد أكدت على وجود تأثير هام لحجم الأتعاب التي يتقاضاها المراجع من الشركة محل المراجعة على مستوى إستقلال هذا المراجع ، فعلى سبيل المثال أكد Nelson et al (2002) أن المراجعون يميلون عادة لرفض عمليات إدارة الربح التي تؤدي إلى زيادة الربح المنشور للشركات الصغيرة بصورة أكبر من رفضهم لتلك العمليات في الشركات الكبيرة ، كما توصل Gul et al (2003) إلى نفس النتيجة من حيث وجود علاقة إيجابية بين حجم أتعاب المراجعة التي يحصل عليها المراجع من شركة ما ومقدار الإستحقاق الإختياري في هذه الشركة ، وفي نفس الإتجاه فقد أكد Ahmed et al (2006) وجود علاقة إيجابية بين أهمية الشركة للمراجع ومقدار الإستحقاق الإختياري لهذه الشركة قبل صدور قانون Sarbanes-Oxley وما تضمنه من أليات حوكمة الشركات وأن هذه العلاقة إستمرت حتى بعد صدور هذا القانون وإن كانت أكثر معنوية في الشركات ذات الحوكمة الضعيفة قياسًا بالشركات ذات الحوكمة القوية .

Non-audit Services

• الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة

أثار موضوع الخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع بخلاف المراجعة وأثرها على إستقلاله إهتمام الهيئات المهنية والرقابية وكذا الباحثين منذ ستينات القرن الماضي مع بداية قيام بعض مكاتب المراجعة الكبرى في الولايات المتحدة بتقديم مثل هذه الخدمات ، وإزداد هذا الإهتمام مع مرور الزمن في ضوء توسع مكاتب المراجعة في تقديم هذه الخدمات حتى فاق مقدار ما يحصل عليه المراجع من الشركة محل المراجعة نظير هذه الخدمات مقدار ما يحصل عليه نظير خدمات المراجعة ذاتها ، فعلى سبيل المثال بلغ ما حصل عليه مكتب Arthur Andersen من شركة Enron نظير هذه الخدمات سبعة وعشرون مليون دولار في عام ٢٠٠٠ في مقابل خمسة وعشرون مليون دولار هي أتعاب عملية المراجعة ذاتها عن نفس العام المخادمة (٢٠٠٦) . وعلى الرغم من دفاع البعض عن أداء المراجع لهذه الخدمات من حيث أن أدائها لا يهدد

إستقلاله بل على العكس يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة ذاتها من خلال زيادة معرفة المراجع بطبيعة نشاط الشركة ، كما أن أداء أنواع معينة من هذه الخدمات مثل خدمات إدارة المخاطر يمكن أن تزيد من قدرة المراجع على التقدير السليم لخطر المراجعة ، أضف إلى ذلك أن أداء تلك الخدمات يمكن أن يؤدي إلى تنمية قدرات ومهارات المراجع مما ينعكس على تحسين مستوى رأس المال الفكري في مكاتب المراجعة الأمر الذي ينعكس في النهاية على زيادة جودة عملية المراجعة ذاتها (Kinney et al (2004) . وعلى الرغم من أن بعض الدراسات الميدانية قد أبدت ذلك ومنها دراسة (Ashbaugh et al (2003) التي توصلت إلى عدم وجود تأثير لأداء هذه الخدمات على إستقلال المراجع وهو ما تم الإستدلال عليه من خلال عدم وجود علاقة بين أداء المراجع لهذه الخدمات ومقدار الإستحقاق الإختياري كقياس لإدارة الربح ، ودراسة (Bloomfield and Shackman (2008) والتي خلصت إلى عدم وجود تأثير لأداء هذه الخدمات على إستقلال المراجع وهو ما تم الإستدلال عليه من عدم وجود علاقة بين أداء المراجع لهذه الخدمات وعمليات تصحيح وإعادة نشر القوائم المالية Restatements .

غير أن معظم الدراسات في هذا الخصوص قد أكدت على أن أداء المراجع لهذه الخدمات يمثل تهديدا حقيقيا لإستقلاله ، فما يحصل عليه المراجع من الشركة محل المراجعة نظير هذه الخدمات يمكن أن يخلق نوعا من التبعية الإقتصادية Economic Dependence وهو ما قد يدفع المراجع نحو الإستجابة لضغوط تلك الشركة حفاظ على ما يحصل عليه من أتعاب عن هذه الخدمات ، ويزداد تأثير ذلك مع زيادة ضغوط المنافسة في سوق خدمات المراجعة والتي قد تدفع المراجع نحو قبول الشركات محل المراجعة بأتعاب تقل في كثير من الأحيان عن تكلفة أداء عملية المراجعة Low Balling على أمل تعويض تلك الخسائر من خلال ما يحصل عليه من أتعاب نظير الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة (DeAngelo (1981) . وبناءا على ذلك فإن دعم إستقلال المراجع يكمن في التخصص داخل المهنة وهذا يعني أن المراجعين لا ينبغي أن يقوموا بأداء خدمات أخرى بخلاف المراجعة ، كما أن المحاسبين الذين يؤدون مثل هذه الخدمات لا ينبغي أن يتعرضوا لموضوع إيداء الرأي في القوائم المالية نور (19٨٧) . والحق أن تأثير أداء هذه الخدمات على إستقلال المراجع قد تأكد في عدد كبير من الدراسات الميدانية ، فعلى سبيل المثال أكد (Frankel et al (2002) و (Ferguson et al (2004) أن الشركات التي تحصل على خدمات أخرى بخلاف المراجعة من مكتب المراجعة عادة ما يزيد فيها مقدار الإستحقاق الإختياري كقياس لعملية إدارة الربح بهدف الوفاء أو الزيادة عن تنبؤات المحللين الماليين بربح الشركة مقارنة مع الشركات التي تحصل على قدر أقل من تلك الخدمات ، كما أكد (Ruddock et al (2006) أن الشركات التي تحصل من مكتب المراجعة على خدمات أخرى بخلاف المراجعة تتميز بإنخفاض درجة التحفظ Conservatism في القوائم المالية والذي يترتب عليه عدم الإعتراف بالأخطاء غير السارة بصورة فورية ومن ثم إنخفاض جودة القوائم المالية مقارنة مع الشركات التي لا تحصل على تلك الخدمات .

Auditor Tenure

• استمرار المراجع

أثار استمرار المراجع في مراجعة القوائم المالية للشركة لفترة زمنية طويلة كثيرا من الجدل بخصوص أثر هذا الإستمرار على إستقلال المراجع . فمن ناحية يرى البعض أن هذا الإستمرار لا يمثل تهديدا لإستقلال المراجع بل على العكس يعد من الأمور الضرورية لزيادة جودة عملية

الإستمرار وفشل المراجع في وضع تحفظ في التقرير بخصوص عدم قدرة الشركة على الإستمرار قبل إفلاس تلك الشركات ، وفي نفس الإتجاه أكد (Marchesi and Emby 2005) أن إستمرار الشريك في مراجعة حسابات الشركة لفترة زمنية طويلة يؤثر سلبا على جوده تقديره الشخصي فيما يتعلق بإضمحلال الأصول المعنوية وخصوصا شهره المحل المشتراه .

• عمل الأعضاء السابقين في فريق المراجعة في المناصب القيادية في الشركات محل المراجعة

أكدت الدراسات أن عمل الأعضاء السابقين في فريق المراجعة في بعض المناصب الإدارية في الشركات محل المراجعة كمنصب المدير المالي CFO ، المدير التنفيذي CEO أو مدير الحسابات يمكن أن يهدد إستقلال المراجع ومن ثم يؤدي إلى تخفيض جودة عملية المراجعة وهو ما يسمى في الدراسات السابقة بـ Alumni Effect . وقد بدا ذلك واضحا في التحقيقات التي تمت بشأن الشركات المنهارة في الولايات المتحدة فلقد كان المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين في شركات Enron ، Waste Management و World Com على سبيل المثال هم من شركاء المراجعة السابقين في مكتب Arthur Andersen . ولعل التأثير السلبي لعمل الأعضاء السابقين في فريق المراجعة في المناصب القيادية في الشركات محل المراجعة على إستقلال المراجع يمكن أن يعزى إلى :

- أن وجود علاقات شخصية قوية بين أعضاء فريق المراجعة والمدير المالي أوالمدير التنفيذي في الشركة محل المراجعة بإعتباره زميلا سابقا لهم في مكتب المراجعة قد يدفع المراجع إلى عدم التقرير عما إكتشفه من مخالفات حفاظا على تلك العلاقات وهو ما يهدد إستقلاله .
- أن عمل أحد الأعضاء السابقين في فريق المراجعة في منصب المدير المالي أو المدير التنفيذي في الشركة محل المراجعة قد يخلق لدى أعضاء فريق المراجعة نوعا من الثقة الزائدة في قدرات وإمكانات هذا المدير ، وهو ما قد يؤدي إلى إنخفاض مستوى الشك المهني Skepticism لدى المراجع ، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض جودة عملية المراجعة نتيجة إنخفاض المستوى المقبول من خطر المراجعة من خلال تقدير خطر الرقابة الداخلية بأقل من المستوى المطلوب .

- والمشكلة الأخطر من ذلك هي أن هذا المدير المالي أوالتنفيذي بإعتباره أحد الأعضاء السابقين في مكتب المراجعة لديه دراية كافية بأساليب وطرق المراجعة المتبعة من قبل المكتب وهو ما يمكنه من التحايل على تلك الإجراءات ، ولعل المثال على ذلك هو ما كشفت عنه التحقيقات من قيام شركة Health South بأحد أنواع التلاعب الذي أدى إلى زيادة الربح على مدار عدة سنوات بمبلغ ٤,٦ بليون دولار في الوقت الذي لم يستطع فيه مراجع الشركة Ernst & Young إكتشافه نتيجة قيام المدير المالي للشركة بتوزيع هذه الزيادات على عدد كبير من الحسابات بحيث لا يزيد أرصدة تلك الحسابات عن مبلغ معين وهو الحد الأدنى لقيمة الرصيد الذي يدخل في العينة طبقا لأساليب المراجعة التي يتبعها المكتب .

Lennox and Park (2007) Lennox (2005) Menon and Williams (2004)

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير عمل الأعضاء السابقين في فريق المراجعة في بعض المناصب الإدارية في الشركات محل المراجعة قد تأكد من خلال نتائج عدد كبير من الدراسات الميدانية ، فعلى سبيل المثال أكد (Dowdell and Krishnan و Menon and Williams 2004)

المراجعة ، ذلك أن إحتتمال حدوث أخطاء من قبل المراجع عادة ما يكون أكبر فى السنوات الأولى من مراجعة القوائم المالية للشركة نتيجة عدم المعرفة الكافية بالنظم المحاسبية والرقابية فى الشركة ، طبيعة نشاط الشركة ، وغيرها من العوامل ذات التأثير على عملية المراجعة الأهوانى (٢٠٠٧) . وقد لقيت وجه النظر السابقة تأييدا من قبل بعض الدراسات الميدانية ، فعلى سبيل المثال أكد (Johnson et al (2002) عدم وجود علاقة بين طول المدة وجودة عملية المراجعة بدليل عدم وجود علاقة بين طول المدة ومقدار الإستحقاق الإختيارى كمقياس لعملية إدارة الربح من قبل الشركة محل المراجعة ، كما أكد (Knechel and Vanstralen (2007) على عدم وجود علاقة بين طول المدة وجودة عملية المراجعة بدليل عدم وجود علاقة بين طول المدة وقيام المراجع بإصدار رأى بخصوص قدرة الشركة على الإستمرار . ومن ناحية أخرى أكد (Carcello and Nagy (2004) أن هناك علاقة طردية بين طول المدة وجودة المراجعة فمعظم حالات الفشل فى المراجعة عادة ما تحدث فى السنوات الثلاث الأولى من قيام المراجع بمراجعة القوائم المالية للشركة نتيجة عدم المعرفة الكافية للمراجع وهو ما تم التأكيد عليه ميدانيا من خلال وجود علاقة عكسية بين طول المدة ومقدار الإستحقاق الإختيارى كمقياس على عملية إدارة الربح ، فمقدار الإستحقاق الإختيارى عادة ما يكون أكبر فى السنوات الثلاث الأولى من عمل المراجع مع الشركة ثم يبدأ فى الإنخفاض مع طول المدة وكذا وجود علاقة عكسية بين طول المدة وفشل المراجع فى إصدار تقرير بخصوص قدرة الشركة على الإستمرار . وفى نفس الإتجاه أكد (Stanley and DeZoort (2007) على وجود علاقة طردية بين طول المدة وجودة المراجعة بدليل إنخفاض عدد حالات إعادة تصحيح ونشر القوائم المالية Restatements مع زيادة مدة بقاء المراجع مع الشركة محل المراجعة .

وعلى الرغم من ذلك إلا أن إستمرار المراجع مع الشركة محل المراجعة لمدة زمنية طويلة قد لقي معارضة شديدة خصوصا فى الفترة الأخيرة على أساس أن هذا الإستمرار يمكن أن يخلق نوعا من العلاقات الشخصية القوية بين المراجع وإدارة الشركة وهو ما يسمى بالتبعية النفسية Psychological Dependence أو التآلف غير المهني مما قد يدفع المراجع نحو عدم التقرير عن بعض المخالفات حفاظا على تلك العلاقات الأمر الذى يهدد إستقلاله . وقد بدا هذا الأمر واضحا فى حالة شركة Enron ، فقد كان أحد الأسباب الجوهرية لتواطؤ مكتب Arthur Andersen هو العلاقات القوية التى توطدت على مدار الزمن بين فريق المراجعة وإدارة الشركة والتى كان من بين مظاهرها وجود مكتب دائم لفريق المراجعة داخل الشركة ، مشاركة أعضاء فريق المراجعة فى أعياد ميلاد المديرين والعاملين فى الشركة ، تناول وجبات الغداء بإنتظام مع المديرين والعاملين وغيرها من المظاهر التى جعلت من الصعب على المرء أن يفصل بين أعضاء فريق المراجعة والمديرين والعاملين فى الشركة أحمد (٢٠٠٤) Arel et al (2005) . وقد تأكدت وجه النظر السابقة من خلال نتائج عدد كبير من الدراسات الميدانية ، فعلى سبيل المثال أكد (Davis et al (2003) على إنخفاض جودة المراجعة مع إستمرار المراجع مع الشركة لفترة زمنية طويلة وهو ما تم الإستدلال عليه من وجود علاقة طردية بين طول المدة الزمنية ومقدار الإستحقاق الإختيارى كمقياس لقيام إدارة الشركة محل المراجعة بعملية إدارة الربح ، كما أكد (Choi and Geiger and Raghunandan (2002) و Doogar (2005) على إنخفاض جودة المراجعة مع إستمرار المراجع مع الشركة محل المراجعة لفترة زمنية طويلة وهو ما تم الإستدلال عليه من وجود علاقة طردية بين هذا

(2004) أن مقدار الإستحقاق الإختياري كمؤشر على عملية إدارة الربح يزيد بشكل معنوي فى الشركات التى تقوم بتعيين مديرين ماليين من بين أعضاء مكتب المراجعة الذى يتولى مراجعة قوائمها المالية عنه فى الشركات التى تقوم بتعيين مديرين ماليين من خارج مكتب المراجعة الذى يتولى مراجعة قوائمها المالية ، كما أكد (2005) Lennox أن الشركات التى تقوم بتعيين المديرين الماليين من بين أعضاء مكتب المراجعة الذى يقوم بمراجعة قوائمها المالية عادة ما يصدر المراجع بشأنها تقرير نظيف ، وأخيرا فقد أكد (2007) Lennox and Park أن عمل أحد الأعضاء السابقين فى فريق المراجعة فى وظيفة المدير المالى أو المدير التنفيذى فى الشركة تؤثر بشكل معنوي على قرار تعيين أو تغيير مراجع الحسابات .

Audit Committee

• لجنة المراجعة

لعل الهدف الرئيسى من تكوين لجنة المراجعة هو الحد من الإتصال المباشر بين المراجع والإدارة التنفيذية للشركة التى توافرت على إعداد القوائم المالية محل المراجعة مما يحد من تكوين العلاقات الشخصية بين المراجع والإدارة التنفيذية من ناحية وإضعاف قدرة الإدارة التنفيذية على ممارسة الضغوط على المراجع من ناحية أخرى وهو ما يدعم إستقلال المراجع . ولعله يمكن الوقوف على دور لجنة المراجعة فى تدعيم إستقلال المراجع بالنظر إلى نتائج الدراسات الميدانية فى هذا الشأن ، فقد وجد خليفة (١٩٩٤) أنه فى الشركات التى لا يوجد بها لجان مراجعة غالبا ما تسفر عملية إصدار المراجع لتقرير مراجعة به تحفظات جوهرية عن عزل هذا المراجع بعكس الشركات التى يوجد بها لجان للمراجعة حيث لا توجد علاقة بين عزل المراجع ونوع الرأى الذى يبديه فى القوائم المالية ، وفى نفس الإتجاه أكد (1996) McMullen أن إحتمال تغيير المراجع بعد حدوث إختلاف بينه وبين إدارة الشركة يرتبط عكسيا مع وجود لجنة مراجعة فى الشركة محل المراجعة .

والحق أن فاعلية لجنة المراجعة فى تدعيم إستقلال المراجع تتوقف على تمتع هذه اللجنة بعدد من الخصائص أهمها إستقلال تلك اللجنة عن الإدارة التنفيذية ، إنتظام إجتماعاتها وكذا توافر قدر كاف من المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية لدى بعض أعضائها ، وهو ما أكدته الدراسات الميدانية فى هذا الخصوص . فعلى سبيل المثال أكد (2001) DeZoort and Salterio على وجود علاقة إيجابية بين إستقلال لجنة المراجعة ومعرفتها المحاسبية وتدعيم موقف المراجع أثناء الخلافات مع الإدارة بخصوص المبادئ المحاسبية وخصوصا مبادئ الإعتراف بالإيراد ، كما وجد (2003) Ng and Tan أن وجود لجنة مراجعة مستقلة وفاعله فى الشركة محل المراجعة يؤدى إلى تدعيم موقف المراجع حال التفاوض مع إدارة الشركة من خلال زيادة إدراك المراجع لنجاح المفاوضات نتيجة مساندة لجنة المراجعة له . وفى نفس الإتجاه أكد (Carcello and Neal (2003) أن إستقلال لجنة المراجعة يرتبط عكسيا مع إحتمال الإستغناء عن المراجع فى أعقاب قيامه بإصدار رأى متحفظ بخصوص قدرة الشركة على الإستمرار ، كما أكد (Parker et al (2005) أن وجود لجنة مراجعة مستقلة فى الشركة يؤدى إلى زيادة إستقلال المراجع وهو ما تم الإستدلال عليه من زيادة قدرة المراجع على إصدار رأى بخصوص قدرة الشركة على الإستمرار قبل حدوث الإفلاس فى الشركات التى لديها لجنة مراجعة مستقلة مقارنة مع الشركات التى ليس لديها مثل هذه اللجنة . وأخيرا فقد أكد (2007) Zhang et al أن جودة لجنة المراجعة والتى تم قياسها من خلال وجود عضو من الخبراء الماليين وخصوصا فى مجال المحاسبة له أثر

معنوى على زيادة إستقلال المراجع وهو ما تأكد من خلال زيادة الإفصاح عن أوجه الضعف فى نظم الرقابة الداخلية فى الشركات التى يتوافر لديها لجنة من بين أعضائها خبير مالى مقارنة مع الشركات الأخرى التى لا يتوافر لها مثل هذه اللجنة .

٢/٣/٣ محددات إدراك الكفاءة

كما سبق الذكر وطبقا لنظرية مصداقية المصدر فإن إدراك مستخدمى القوائم المالية لقدرة وكفاءة المراجع تتعكس إيجابا على إدراكهم لإستقلال هذا المراجع . وهنا يمكن للباحث أن يعرض لأهم العوامل المؤثرة على إدراك مستخدمى القوائم المالية لكفاءة المراجع كما يلي :

Audit Firm Size

• حجم مكتب المراجعة

إعتمدت الدراسات منذ فترة زمنية طويلة على حجم مكتب المراجعة كمؤشر على قدرة وكفاءة المراجع ومن ثم جودة عملية المراجعة بالإضافة إلى كونه مؤشرا على إستقلال المراجع (DeAngelo (1981 . وقد إستندت تلك الدراسات فى ذلك إلى عدد من المبررات أهمها :

- أن مكاتب المراجعة الكبرى لديها موارد مالية ضخمة ، إمكانيات فنية عالية ، تكنولوجيا متقدمة وهو ما يزيد من قدرتها على مراجعة الشركات خصوصا كبيرة الحجم مقارنة مع مكاتب المراجعة الصغيرة .

- أن مكاتب المراجعة الكبرى لديها تشكيلة كبيرة ومتنوعة من العملاء مما يعنى عدم إعتمادها بشكل أساسى على الأتعاب المحصلة من عميل بعينه ، الأمر الذى يقلل من أهمية الخسائر الناتجة عن فقد عميل معين وهو ما يزيد من قدرة تلك المكاتب على مواجهة الضغوط التى يمكن أن يمارسها عميل معين ومن ثم تقديم خدمات مراجعة ذات جودة أعلى .

- أن المكاتب الكبرى بما تمتلكه من موارد مالية ضخمة يحتمل أن تتعرض لدفع تعويضات بمبالغ كبيرة للمستثمرين والمقرضين إذا تم إحالة الأمر إلى القضاء وهو ما يعرف فى الدراسات بإسم Deep Pockets Hypothesis وهو ما يخلق لديها الدافع نحو تحسين مستوى عملية المراجعة والحرص بصورة أكبر على الإستقلال مقارنة مع المكاتب الصغيرة .

Geiger and Rama (2006) Khurana and Raman (2004)

والحق أن قدرة المكاتب الكبرى على تقديم خدمات مراجعة ذات جودة أعلى قد تأكدت من خلال نتائج عدد كبير من الدراسات الميدانية ، فعلى سبيل المثال أكد Francis et al (1999) على إنخفاض مقدار الإستحقاق الإختياري كمقياس لإدارة الربح فى الشركات التى تتم مراجعة قوائمها المالية من قبل أحد المكاتب الكبرى مقارنة مع الشركات التى تتم مراجعة قوائمها المالية من قبل المكاتب الأخرى بخلاف المكاتب الكبرى ، كما أكد Geiger and Rama (2006) أن حجم مكتب المراجعة يرتبط معنويا مع حجم الأخطاء فى تقرير المراجعة خصوصا فيما يتعلق بالتقرير عن قدرة الشركة على الإستمرار ، فمعدل الأخطاء سواء كانت من النوع الأول أو النوع الثانى بالنسبة للمكاتب الأربعة الكبرى يقل بصورة معنوية عنه بالنسبة للمكاتب الأخرى بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى ، وأخيرا أكد Hartnett (2006) أن درجة التحيز فى الإفصاح المحاسبى ترتبط عكسيا مع حجم مكتب المراجعة وهو ما تم الإستدلال عليه من خلال إنخفاض درجة التحيز فى الإفصاح الذى تتضمنه نشرات الإكتتاب التى تقوم بها الشركات التى يتم

مراجعة قوائمها المالية من قبل المكاتب الكبرى عند الإصدار الأولى للأسهم (IPO) مقارنة مع الشركات التي يتم مراجعة قوائمها المالية من قبل مكاتب المراجعة الأخرى .

• المسؤولية القانونية للمراجع

مما لا شك فيه أن كفاءة المراجع ومن ثم جودة عملية المراجعة من الأمور التي لا يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة من قبل مستخدمي القوائم المالية ، لذلك إعتمدت الدراسات على سمعة المكتب Reputation كمؤشر على كفاءة وقدرة هذا المكتب . وقد إستندت هذه الدراسات في ذلك إلى أن السمعة المهنية الجيدة لمكتب المراجعة يمكن أن تحقق منافع متعددة لهذا المكتب منها الحفاظ على العملاء الحاليين ، القدرة على إجتذاب عملاء جدد ، ، إستقطاب عاملين على مستوى عالي من الكفاءة ، بجانب زيادة قدرة المكتب على رفع قيمة أتعابه نتيجة هذه السمعة الجيدة . وهنا فإن تعرض مكتب المراجعة للعقوبات يضر بلا شك بسمعته المهنية ومن ثم فقد المنافع التي يمكن أن يجنيها من وراء هذه السمعة ، الأمر الذي يدفع هذا المكتب إلى تقديم خدمات مراجعة ذات مستوى عالي من الجودة وكذا الإحتفاظ بمستوى عالي من الإستقلال (Palmrose 1988) (Allen et al 2005) . بناءا على ذلك يمكن الربط بين زيادة المسؤولية القانونية للمراجع وزيادة كفاءة وإستقلال المراجع حال أداء عملية المراجعة وهو ما تبين من خلال نتائج عدد كبير من الدراسات الميدانية ، فعلى سبيل المثال أكد (ShaFer et al 1999) أن إدراك المراجع لإحتمال تعرضه للعقوبات يؤدي إلى تحسن سلوكه الأخلاقي وهو ما يدفعه إلى عديم الإستجابة لضغوط العميل بخصوص بعض التصرفات ومنها عمليات إدارة الربح وكذا الإستجابة لضغوط العميل نحو إبداء رأى نظيف بالرغم من وجود بعض الملاحظات الجوهرية على إمكانية تحصيل حسابات العملاء ، كما وجد (Basu et al 2001) أن القوائم المالية للشركات التي يتم مراجعتها من قبل المكاتب الكبرى تتميز بزيادة درجة التتحفظ مقارنة مع القوائم المالية للشركات التي يتم مراجعتها من قبل المكاتب الأخرى بخلاف المكاتب الكبرى وأن مقدار الزيادة في درجة التتحفظ يزداد بدرجة معنوية في الفترات التي يشعر فيها مراجعوا المكاتب الكبرى بزيادة إحتمال تعرضهم للمساءلة القانونية . وفي نفس الإتجاه وجد (Khurana and Raman 2004) أن ضعف المسؤولية القانونية للمراجع في إستراليا وكندا والمملكة المتحدة مقارنة مع المسؤولية القانونية للمراجع في الولايات المتحدة قد إنعكس على شعور مستخدمي القوائم المالية بجودة عملية المراجعة ومن ثم مصداقية القوائم المالية والتي تم قياسها من خلال تكلفة التمويل التي تتحملها الشركات ، فالشركات التي تتم مراجعتها من قبل المكاتب الأربعة الكبرى في الولايات المتحدة تتميز بانخفاض تكلفة التمويل بدرجة معنوية عن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل المكاتب الأخرى بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى ، على عكس الحال في كل من إستراليا وكندا والمملكة المتحدة حيث لا توجد إختلافات معنوية في تكلفة التمويل بين عملاء المكاتب الأربعة الكبرى و عملاء المكاتب الأخرى بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى .

Internal Auditing

• المراجعة الداخلية

ترتبت على إزدياد حدة المنافسة في سوق خدمات المراجعة خلق نوعا من الضغط على مراجع الحسابات ، فالنتيجة الحتمية لزيادة المنافسة هي إنخفاض الأتعاب التي يحصل عليها المراجع مما قد يدفعه نحو محاولة تخفيض تكلفة عمالية المراجعة من خلال ضغط الوقت المتاح لعملية المراجعة ، تخفيض إجراءات المراجعة ، وإسناد جزء أكبر من أعمال المراجعة إلى

مراجعين أقل خبرة في ضوء انخفاض معدلات أجورهم مقارنة مع المراجعين الأكثر خبرة مجاهد (١٩٩٩). وليس من شك في أن نتيجة ما سبق هي انخفاض جودة عملية المراجعة وهو ما أكدته الدراسات الميدانية في هذا الصدد ومنها (Caramanis and Lennox 2008) من حيث أن قيام المراجع بتخفيض ساعات العمل ومن ثم تخفيض الجهد المبذول في عملية المراجعة يرتبط بصورة طردية ومعنوية مع مقدار الإستحقاق الإختياري كمؤشر على عمليات إدارة الربح في الشركات محل المراجعة .

وهنا تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في التخفيف من حدة هذه المشكلة ، فعلى الرغم من إختلاف الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية عن المراجعة الخارجية إلا أن هناك عددا من الجوانب التي يمكن أن يعتمد فيها المراجع الخارجى على عمل المراجع الداخلى مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة عملية المراجعة الخارجية ومن ثم تخفيض الدافع لدى المراجع الخارجى لتخفيض جودة المراجعة نتيجة انخفاض الأتعاب . فعلى سبيل المثال أكد (Ward and Robertson 1980) أن أكثر من ٥٠% من مراجعي عينة الدراسة يعتمدون كليا على عمل المراجع الداخلى خصوصا فيما يختص بتحليل الحسابات ، جرد المخزون في الفروع ، جرد النقدية ، تسعير المخزون ، إختبار نظم الرقابة الداخلية ، ومصادقات المدينين . كما أكد (Abdel-Khalik et al 1983) أن إعتقاد المراجع الخارجى على عمل المراجع الداخلى خصوصا في مجال فحص نظم الرقابة الداخلية ، جمع أدلة الإثبات ، وتقدير خطر الرقابة يوفر ما بين ٣٢% إلى ٤٢% من الوقت المخطط للمراجعة الخارجية ، وفي نفس الإتجاه أيضا أكد (Maletta and Kida 1993) أن إعتقاد المراجع الخارجى على عمل المراجع الداخلى يوفر ٢٨% تقريبا من الوقت المخطط لمراجعة المدينين . والحق أن نجاح المراجع الداخلى في زيادة كفاءة عمل المراجع الخارجى بالشكل السابق إنما تتوقف على تمتع هذا المراجع الداخلى بعدد من الخصائص منها توافر قدر كاف من المعرفة والخبرة لدى هذا المراجع والأهم من ذلك هو تمتع هذا المراجع بالإستقلال عن الإدارة التنفيذية للشركة والذي لن يتحقق سوى بتحويل سلطة تعيين وعزل وكذا المعاملة المالية لهذا المراجع لمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة ، وكذا بتقديم هذا المراجع لتقريره مباشرة إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة بعيدا عن الإدارة التنفيذية للشركة .

Cohen et al (2004) Maletta (1993)

Board of Directors

• مجلس الإدارة

يلعب مجلس الإدارة دورا رئيسيا في الرقابة على أعمال الإدارة التنفيذية وأهمها إعداد القوائم المالية . والحق أن فاعلية الدور الرقابي لمجلس الإدارة في هذا الصدد تتوقف على مجموعة من العوامل أهمها تشكيلة المجلس وإنظام إجتماعاته ، فكلما زاد عدد أعضاء المجلس المستقلين عن الإدارة التنفيذية وكلما كان لدى المجلس جدول منتظم للإجتماعات الدورية كلما زادت فعالية هذا المجلس في الرقابة على أداء الإدارة التنفيذية . وفي هذا الصدد فإن فاعلية مجلس الإدارة في أداء دوره الرقابي يمكن أن تسهم في زيادة كفاءة وجودة عملية المراجعة من عدة نواحي منها زيادة جودة القوائم المالية محل المراجعة ذاتها ، فقد وجد (Beasley 1996) أن إحتمال التلاعب في القوائم المالية ينخفض مع زيادة إستقلال مجلس الإدارة ، كما وجد (Klein 2002) أن إستقلال مجلس الإدارة من خلال تضمينه لغالبية من الأعضاء غير التنفيذيين يرتبط عكسيا مع مقدار الإستحقاق الإختياري كمؤشر على عمليات إدارة الربح ، وفي نفس الإتجاه وجد

(2007) Ebrahim أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين إستقلال مجلس الإدارة وإنتظام إجتماعاته وبعض التصرفات الإنتهازية للإدارة التنفيذية وأهمها عمليات إدارة الربح . ومن ناحية أخرى فإن فاعلية مجلس الإدارة فى أداء دوره الرقابى يمكن أن تسهم فى زيادة كفاءة وجودة عملية المراجعة من خلال تعيين والرقابة على عمل مراجع الحسابات ، فقد وجد Beasley and (2001) Petroni أن مجلس الإدارة المستقل الذى يحتوى على غالبية من الأعضاء غير التنفيذيين عادة ما يميل نحو إختيار أحد مكاتب المراجعة الكبرى المتخصصة فى نشاط الشركة لتولى مراجعة القوائم المالية بهدف إحكام الرقابة على الإدارة التنفيذية ، كما وجد Carcello et al (2002) أن هناك علاقة طردية بين جودة مجلس الإدارة التى تم قياسها من خلال إستقلال المجلس وإنتظام إجتماعاته وأتباع عملية المراجعة ، وقد تم تفسير ذلك بالقول بوجود علاقة إيجابية بين جودة مجلس الإدارة ورغبة هذا المجلس فى الحصول على خدمات مراجعة ذات جودة عالية وهو ما يزيد من تكلفة ومن ثم أتباع عملية المراجعة . وأخيراً يمكن أن يسهم مجلس الإدارة فى زيادة كفاءة وجودة عملية المراجعة بالإضافة إلى دعم إستقلال المراجع من خلال دوره فى تشكيل لجنة مراجعة أكثر فاعلية وإستقلال ، فقد وجد (2003) Abbott et al أن هناك علاقة إيجابية بين قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة مراجعة أكثر إستقلالاً ، خبرة ، وإنتظاماً فى الإجتماعات وأتباع المراجعة المدفوعة للمراجع نتيجة طلب لجنة المراجعة لمستوى أعلى من التصديق من جانب المراجع وهو ما ينعكس على زيادة تكلفة عملية المراجعة ، كما أكد (2006) Gaynor et al أن أعضاء لجنة المراجعة الأكثر إستقلال وخبرة وإنتظاماً فى الإجتماعات عادة ما يسمحون للمراجع بالجمع بين خدمات المراجعة والخدمات الأخرى بخلاف المراجعة فقط عندما يرون أن هذا الجمع سوف يزيد من جودة عملية المراجعة وهو ما يتفق تماماً مع رغبات ومصالح المستثمرين .

٤/٣ محددات إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى ظل قواعد حوكمة الشركات فى مصر

عرض الباحث فى القسم السابق لمحددات إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال مراجع الحسابات ، وفى هذا القسم يتناول الباحث دور آليات حوكمة الشركات فى مصر مقارنة مع الولايات المتحدة فى تدعيم تلك المحددات وهو ما يمكن أن يسير كما يلى :

• أتباع المراجعة

لم تتضمن آليات حوكمة الشركات الواردة فى قانون Sarbanes-Oxley أى نص فيما يتعلق بأتباع عملية المراجعة ، غير أن أهمية تأثير مبلغ الأتباع التى يتقاضاها المراجع من الشركة محل المراجعة على إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع قد دفع هيئة الأوراق المالية والمبادلات الأمريكية SEC إلى إصدار مجموعة من القواعد بخصوص إستقلال المراجع فى عام ٢٠٠٠ ثم تم تعديلها فى عام ٢٠٠٣ فى أعقاب صدور هذا القانون والتى تضمنت إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن إجمالى الأتباع المدفوعة لمراجع الحسابات مع تقسيم تلك الأتباع إلى ثلاث أقسام هى أتباع عملية المراجعة ، أتباع الخدمات الضريبية ، وأتباع الخدمات الأخرى التى قدمها المراجع للشركة . أما فى مصر فلم تتضمن آليات حوكمة الشركات أو حتى قواعد قيد وإستمرار قيد أو شطب الأوراق المالية الصادرة عن هيئة سوق المال أى إشارة أو إلزام للشركات بالإفصاح عن حجم الأتباع المدفوعة للمراجع . وفى ضوء نتائج

الدراسات الميدانية التي أكدت تأثير حجم الأتعاب على إستقلال المراجع كما أوضح الباحث سابقا يعتقد الباحث في ضرورة تعديل قواعد حوكمة الشركات في مصر بما يتضمن إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن الأتعاب المدفوعة للمراجع بما يسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير مدى إستقلال المراجع وهو ما يقود الباحث لصياغة الفرض الإختباري الأول للدراسة وهو :

" أن إلزام الشركات بالإفصاح عن الأتعاب المدفوعة لمراجع الحسابات يؤثر على إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع "

• الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة

نص قانون Sarbanes-Oxley في القسم ٢٠١ على منع المراجع من أداء بعض الخدمات الأخرى للشركات محل المراجعة وهي خدمات إمساك الدفاتر والأعمال المرتبطة بالدفاتر المحاسبية ، تصميم وتنفيذ نظم المعلومات المالية ، دراسات الجدوى ، الخدمات الإكتوارية ، خدمات المراجعة الداخلية ، إدارة الموارد البشرية ، السمسرة والإستشارات الإستثمارية ، والخدمات القانونية غير المرتبطة بعملية المراجعة . كما نص في القسم ٢٠٢ على ضرورة موافقة لجنة المراجعة على قيام المراجع بأى من الخدمات الأخرى بخلاف ما سبق منعه . وقد نحت قواعد حوكمة الشركات في مصر نفس الإتجاه ، فعلى الرغم من عدم النص على منع المراجع من أداء نوعيات معينة من هذه الخدمات على غرار ما ورد في القسم ٢٠١ من قانون Sarbanes-Oxley ، غير أن هذه القواعد وعلى غرار ما ورد في القسم ٢٠٢ قد أوكلت للجنة المراجعة بمهمة التصريح أو عدم التصريح لمراجع الحسابات بالقيام بتلك الخدمات فى ضوء أثرها على إستقلاله ، حيث نصت تلك القواعد على أنه لا يجوز التعاقد مع مراقب حسابات الشركة لأداء أية أعمال إضافية للشركة إلا بعد موافقة لجنة المراجعة على ألا يكون هذا العمل الإضافى من الأعمال التي تخضع لمراجعة أو تقييم أو إيداء رأى مراقب الحسابات عند مراجعته لحسابات الشركة وقوائمها المالية . كما يجب أن تتناسب أتعاب أداء الأعمال الإضافية مع طبيعة العمل المطلوب وألا تصل قيمتها بالنسبة لأتعاب مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة إلى الحد الذى يهدد إستقلاله فى أداء عمله . ويعتقد الباحث أن إحالة أمر الموافقة على تقديم تلك الخدمات إلى لجنة المراجعة وفى ضوء خصائص لجنة المراجعة التي نصت أليات حوكمة الشركات على ضرورة توافرها وأهمها الإستقلال ووجود خبير فى الشئون المالية بين أعضائها يعتبر خطوة هامة فى طريق الحد من قدرة المراجع على تقديم تلك الخدمات وهو ما يمكن أن يؤثر إيجابا على إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال مراجع الحسابات وهو ما يقود الباحث إلى صياغة الفرض الإختبارى الثانى للدراسة وهو :

" أن الحد من قدرة المراجع على تقديم الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع "

• إستمرار المراجع

نص قانون Sarbanes-Oxley فى القسم ٢٠٣ على تغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة كل خمسة سنوات ، وقد طلب القانون من مكتب المحاسب العام الأمريكى GAO إجراء دراسة بخصوص إمكانية تغيير مكتب المراجعة ذاته وليس مجرد تغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة وأثر ذلك على إستقلال المراجع ، وقد إنتهى مكتب المحاسب العام من هذه

• لجنة المراجعة

نص قانون Sarbanes-Oxley في القسم ٣٠١ على ضرورة وجود لجنة مراجعة مستقلة يكون من بين إختصاصاتها تعيين ، عزل ، وتحديد أتعاب مراجع الحسابات بعدما كانت تلك الإختصاصات تقوم بها إدارة الشركة وذلك بهدف إضعاف قدرة الإدارة في ممارسة الضغوط على المراجع ومن ثم زيادة إستقلال المراجع ، كما نص في القسم ٢٠٣ على ضرورة موافقة لجنة المراجعة على قيام المراجع بتقديم الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة من بين تلك الخدمات التي لم يمنع القانون قيام المراجع بأدائها ، كما نص هذا القانون في القسم ٢٠٤ على قيام المراجع بتقديم تقريره مباشرة للجنة المراجعة . وقد نحت قواعد حوكمة الشركات في مصر نفس الإتجاه حيث نصت تلك القواعد على ضرورة تشكيل لجنة للمراجعة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وبحيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من بينهم أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية ، ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين . كما نصت تلك القواعد على ضرورة إجتماع هذه اللجنة على الأقل كل ثلاث شهور على أن يكون من بين إختصاصاتها تقييم مؤهلات وكفاءة وإستقلال المراجع الخارجي وإقتراح تعيينه وعزله وتحديد أتعابه ، إعتداد قيام المراجع الخارجي بعمليات إضافية والموافقة على أتعابه عن تلك الخدمات ، دراسة تقرير المراجع الخارجي عن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم بشأن تلك الملاحظات والتحفظات . وفي ضوء نتائج الدراسات الميدانية في هذا الصدد يعتقد الباحث أن إلزام الشركات بوجود لجنة مراجعة مستقلة تتضمن من بين أعضائها خبير في الشؤون المالية والمحاسبية ولديها جدول إجتماعات منتظم كما نصت قواعد حوكمة الشركات في مصر سوف يزيد من إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع وهو ما يقود الباحث إلى صياغة الفرض الإختباري الخامس للدراسة وهو :

" أن إلزام الشركات بوجود لجنة مراجعة مستقلة من بين أعضائها خبير في الشؤون المالية والمحاسبية ولديها جدول إجتماعات منتظم يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع .

• حجم مكتب المراجعة

بهدف إحكام الرقابة على مكاتب المراجعة نص قانون Sarbanes-Oxley على إنشاء مجلس مستقل يسمى (Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB من بين إختصاصاته تسجيل مكاتب المراجعة التي تصدر تقارير مراجعة للشركات المقيدة بالبورصة ، وضع المعايير المهنية اللازمة التي تكفل تحسين جودة خدمات المراجعة التي تقدمها هذه المكاتب بما في ذلك قواعد السلوك المهني والإستقلال ، والأهم من ذلك هو التفتيش والفحص الدوري لتلك المكاتب للتحقق من مدى إلتزامها بهذه المعايير مع التركيز على المكاتب الكبرى وهي المكاتب التي تقوم بمراجعة عدد من الشركات المقيدة بالبورصة لا يقل عن مائة شركة حيث يتم هذا التفتيش والفحص سنويا ، أما بالنسبة للمكاتب الأخرى بخلاف المكاتب الكبرى فيتم

* تجدر الإشارة إلى أن الهيئة العامة لسوق المال في مصر قد ألزمت بقرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ كافة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بوجود لجنة مراجعة لا يقل عدد أعضاؤها عن ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

الدراسة في عام ٢٠٠٣ وخلص فيها إلى عدم ضرورة التغيير الإجبارى لمكتب المراجعة والإكتفاء فقط بتغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة كما جاء فى القسم ٢٠٣ . وفى جمهورية مصر العربية لم تتضمن أليات حوكمة الشركات أى إشارة أو إلزام للشركات بتغيير مكتب المراجعة أوحتى تغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة بعد فترة زمنية معينة . وتجدر الإشارة إلى أن ما تضمنه نص المادة ١٠٣ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من حيث قيام المراقب الذى تعينه الجمعية العامة بمباشرة مهمته من تاريخ تعيينه إلى تاريخ إنعقاد الجمعية التالية والذى يفهم منه أن مدة تعيين المراجع هى سنة واحدة فقط لا تعنى إلزام الشركات بتغيير مكتب المراجعة أوحتى الشريك المسئول عن عملية المراجعة بعد فترة زمنية معينة . وفى ضوء نتائج الدراسات الميدانية التى أشارت إلى الأثر الإيجابى لتغيير مكتب المراجعة ذاته وليس تغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة على إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع كما أوضح الباحث فيما سبق يعتقد الباحث فى ضرورة تعديل قواعد حوكمة الشركات فى مصر لتتضمن إلزام الشركات بتغيير مكتب المراجعة كل فترة زمنية معينة ولتكن خمس سنوات مثلا ، وهو ما يقود الباحث إلى صياغة الفرض الإختبارى الثالث للدراسة وهو :

" أن تعديل أليات حوكمة الشركات بما يتضمن النص على تغيير مكتب المراجعة على الأقل كل خمسة سنوات يؤدى إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع "

• عمل الأعضاء السابقين فى فريق المراجعة فى المناصب القيادية فى الشركات محل المراجعة

نص قانون Sarbanes-Oxley فى القسم ٢٠٦ على منع قيام أعضاء مكاتب المراجعة من العمل كمديرين ماليين أو تنفيذيين أو فى أى وظيفة مناظرة فى الشركات محل المراجعة قبل مرور فترة زمنية Cooling-Off Period حددها القانون بعام واحد على الأقل من إنتهاء عملية المراجعة . وفى جمهورية مصر العربية كانت قواعد حوكمة الشركات فى هذا الشأن أشد من تلك الواردة فى قانون Sarbanes-Oxley ، فعلى الرغم من عدم تناول أليات حوكمة الشركات الواردة فى دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مركز المديرين أو الواردة فى القواعد التنفيذية الصادرة عن هيئة سوق المال لهذا الموضوع ، إلا أنه بالرجوع إلى قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يلاحظ أن المادة رقم ١٠٧ من هذا القانون نصت على أنه لا يجوز لمراقب حسابات الشركة المساهمة قبل إنقضاء ثلاث سنوات - وليس سنة واحدة كما هو الحال فى قانون Sarbanes-Oxley - من تركه العمل بها أن يعمل مديرا أو عضوا بمجلس الإدارة أوأن يشغل بصفة دائمة أو مؤقتة بأى عمل فنى أو إدارى أو إستشارى فى الشركة التى كان يعمل بها ، ويعتبر باطلا كل عمل يخالف هذه المادة . وبناء على ذلك يمكن القول بأن أليات حوكمة الشركات فى مصر فى هذا الصدد أكثر فاعلية فى التأثير على إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع وهو ما يقود الباحث إلى صياغة الفرض الإختبارى الرابع للدراسة كما يلى :

" أن منع أعضاء مكتب المراجعة من تولى المناصب القيادية فى الشركات محل المراجعة إلا بعد مرور ثلاث سنوات من إنتهاء عملية المراجعة يؤدى إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع "

هذا التفتيش والفحص مرة واحدة كل ثلاث سنوات . وإذا كانت الدراسات الميدانية في هذا الصدد قد خلصت إلى أن كبر حجم مكتب المراجعة يعد في حد ذاته مؤشرا على كفاءة وإستقلال المراجع ، فليس من شك أن التفتيش والفحص الدوري (السئوى) على عمل تلك المكاتب للتحقق من مدى كفاءتها وإستقلالها سوف يدعم من هذه النتيجة إلى حد كبير . وفى جمهورية مصر العربية لم تتضمن قواعد حوكمة الشركات أى آلية للرقابة على عمل مكاتب المراجعة خصوصا الكبيرة منها للتحقق من إستقلالها وإلتزامها بتقديم خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة ، وبناءا على ما تقدم يعتقد الباحث فى ضرورة تعديل قواعد حوكمة الشركات بما يتضمن النص على آليات للرقابة على عمل مكاتب المراجعة خصوصا الكبرى منها والتي تستأثر بمراجعة نسبة كبيرة من الشركات المقيدة بالبورصة وهو ما يمكن أن يترتب عليه زيادة إدراك مستخدمى القوائم المالية لكفاءة وإستقلال المراجع وهو ما يقود الباحث لصياغة الفرض الإختبارى السادس للدراسة وهو :

" أن تعديل آليات حوكمة الشركات بما يتضمن النص على آليات للتفتيش والرقابة على عمل مكاتب المراجعة - خصوصا المكاتب الكبرى- يؤدى إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع "

• المسئولية القانونية للمراجع

بهدف زيادة جودة عملية المراجعة وتدعيم إستقلال المراجع حرصت قواعد حوكمة الشركات فى الولايات المتحدة على زيادة المسئولية القانونية للمراجع ، فقد نص قانون Sarbanes-Oxley على إلزام مكاتب المراجعة بالإحتفاظ بكافة أوراق المراجعة لمدة سبعة سنوات إذا مكتب المراجعة مسجل لدى PCAOB (القسم ١٠٣) أو لمدة خمسة سنوات إذا لم يكن المكتب مسجل لدى هذا المجلس (القسم ١٠٨) ^١ ، ويعاقب كل مراجع قام بأى تحريف فى هذه الأوراق بهدف التأثير على عملية فحصها بالسجن لمدة لا تقل عن عشرون عاما . وفى جمهورية مصر العربية لم تتضمن قواعد حوكمة الشركات أى نصوص فيما يتعلق بالمسئولية القانونية للمراجع ، أضف إلى ذلك أن ماجاء فى قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن المسئولية القانونية هى نصوص عامه تناولت وقائع يصعب إثباتها إلى حد كبير . وفى ضوء نتائج الدراسات الميدانية التى أكدت على وجود علاقة طردية بين زيادة المسئولية القانونية لمراجع الحسابات وزيادة جودة عملية المراجعة وكذا إستقلال المراجع يعتقد الباحث فى ضرورة تعديل قواعد حوكمة الشركات بما يتضمن زيادة المسئولية القانونية لمراجع الحسابات والذى يمكن أن يترتب عليه زيادة إدراك مستخدمى القوائم المالية لكفاءة وإستقلال المراجع وهو ما يقود الباحث لصياغة الفرض الإختبارى السابع للدراسة وهو :

" أن تعديل آليات حوكمة الشركات بما يتضمن زيادة المسئولية القانونية لمراجع الحسابات يؤدى إلى تحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع "

* تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون مزاولة المهنة المعروض على مجلس الشعب منذ عام ٢٠٠٤ دون إعتناء حتى الآن قد تضمن بعض آليات الرقابة على عمل مكاتب المراجعة ومنها النص على إنشاء مجلس أعلى للمحاسبة والمراجعة برئاسة وزير المالية بهدف الإرتقاء بمستوى أداء المهنة .
^١ حسمت هيئة الأوراق المالية والمبادلات هذا الأمر فيما بعد وتم تحديد مدة الإحتفاظ بأوراق المراجعة لمدة سبعة سنوات لكافة مكاتب المراجعة فى الولايات المتحدة .

• المراجعة الداخلية

على الرغم من أن قانون Sarbanes-Oxley لم ينطرق صراحة للمراجعة الداخلية ، إلا أن ما نص عليه بخصوص مسؤوليات المراجع الخارجي ، لجنة المراجعة ، والإدارة التنفيذية له انعكاسات مباشرة على تأكيد أهمية المراجعة الداخلية . فقد نص القانون في القسم ٣٠٢ والقسم ٤٠٤ على ضرورة إشمال التقارير المالية المنشورة على تقرير مرفق بالقوائم المالية تحدد فيه الإدارة مسؤوليتها عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تضمن دقة الأرقام الواردة في القوائم المالية ، تقييمها لمدى فاعلية تلك النظم في أداء الغرض منها ، وكذا تحديد الوسائل والطرق التي اعتمدت عليها في تقييم مدى فاعلية تلك النظم ، كما ألقى القانون على المراجع بمسئولية التحقق من هذا التقرير وموافاة لجنة المراجعة بنتيجة ذلك . وهنا يبرز دور المراجعة الداخلية في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتحديد مدى فاعليتها ، فالانعكاس الأساسي لزيادة مسؤولية كل من الإدارة التنفيذية والمراجع المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي هو تشجيع الشركات على زيادة كفاءة وموضوعية المراجعة الداخلية . ونتيجة لذلك فقد ألزمت بورصة نيويورك (NYSE) في عام ٢٠٠٣ الشركات المقيدة بها بضرورة وجود قسم مستقل للمراجعة الداخلية . وعلى العكس مما سبق فقد جاءت قواعد حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية صريحة فيما يتعلق بوجود وجود إدارة للمراجعة الداخلية لدى الشركة وتوفير ضمانات الإستقلال لها . فقد نصت تلك القواعد على أنه يجب أن يكون لدى الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية وأن يتعاون في وضعه مجلس الإدارة مع مديري الشركة ويتولى تنفيذ هذا النظام إدارة مختصة بالمراجعة الداخلية . ويتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ لذلك بالشركة ويكون من القيادات الإدارية ويتبع مباشرة العضو المنتدب كما يكون له الإتصال المباشر مع رئيس مجلس الإدارة ويحضر كل إجتماعات لجنة المراجعة ، ويكون تعيين وتجديد وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بقرار من العضو المنتدب بشرط موافقة لجنة المراجعة ، ويقدم مدير إدارة المراجعة الداخلية تقريراً ربع سنوياً إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة عن مدى التزام الشركة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها وكذا عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة . وفي ضوء نتائج الدراسات الميدانية التي أشارت إلى أهمية وجود وإستقلال إدارة المراجعة الداخلية في زيادة كفاءة عمل المراجع الخارجي ومن ثم زيادة إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلاله يمكن القول بأن ما تضمنته قواعد حوكمة الشركات في مصر سوف يزيد من إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع ، وهو ما يقود الباحث إلى صياغة الفرض الإختباري الثامن للدراسة وهو :

" أن إلزام الشركات بوجود قسم للمراجعة الداخلية مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع "

• مجلس الإدارة

تضمن قانون Sarbanes-Oxley بالإضافة إلى القواعد التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية والمبادلات مجموعة النصوص التي تكفل إستقلال مجلس الإدارة وتفعيل الدور الذي يقوم به في الرقابة على الإدارة التنفيذية من حيث ضرورة تمتع أغلبية أعضاء مجلس الإدارة بالإستقلال عن الإدارة التنفيذية ، وأن يقوم هذا المجلس بوضع جدول دوري للإجتماعات التي تتناول الأمور الخاصة بالشركة ، كما يجب على مجلس إدارة الشركة وضع دليل قواعد للسلوك داخل الشركة Code of Ethics يلتزم به العاملون في الشركة وكذا الإدارة التنفيذية بما يضمن منع التصرفات

الإنتهازية التي تضر بمصالح الشركة ، بالإضافة إلى ضرورة قيام مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان من الأعضاء المستقلين منها لجنة التعيينات Nomination Committee ، لجنة الحوكمة ، لجنة المكافآت ، بالإضافة للجنة المراجعة . وفي جمهورية مصر العربية نحت قواعد حوكمة الشركات نفس الإتجاه من حيث ضرورة تشكيل مجلس الإدارة من أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين في الشركة وبحيث لا يقل عدد مرات إنعقاد هذا المجلس عن مرتين كل ربع سنة ، كما أنه على المجلس مراجعة نظم وإجراءات الرقابة الداخلية بشكل مستمر للتحقق من ملاءمتها وكفاءتها وللمجلس الحصول على كافة المعلومات والتقارير المالية وغير المالية عن أداء الشركة وعليه بناء على توصية من لجنة المراجعة ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية ، كما أنه لا يجوز أن تزيد مدة عضوية مجلس الإدارة للمعضو عن دورتين متتاليتين وبمدة زمنية أقصاها ست سنوات . وفي ضوء نتائج الدراسات الميدانية التي أشارت إلى أهمية إستقلال مجلس الإدارة وإنظام إجتماعاته في زيادة كفاءة وإستقلال مراجع الحسابات يعتقد الباحث أن ما جاء في قواعد حوكمة الشركات في مصر سوف يزيد من إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع ، وهو ما يقود الباحث إلى صياغة الفرض الإختباري التاسع للدراسة وهو :

أن إلزام الشركات بوجود مجلس إدارة مستقل أغلبية أعضاؤه من غير التنفيذيين ومنتظم في إجتماعاته يؤدي إلى تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع .

٤- الدراسة الميدانية

ويتولى هذا القسم الإختبار الميداني لدور أليات حوكمة الشركات في مصر في زيادة إدراك مستخدمي القوائم لإستقلال مراجع الحسابات ، ويمكن أن يسير ذلك كما يلي :

١/٤ تصميم الدراسة الميدانية
١/١/٤ عينة الدراسة

إعتمد الباحث في الدراسة الميدانية على عينة مكونة من عدد ١٠٢ طالب من طلاب الدراسات العليا في مجال المحاسبة والمراجعة ، والحق أن إختيار الباحث لهذه العينة قد إستند إلى عدد من المبررات أهمها :

- أن الإعتقاد على طلاب الدراسات العليا كبديل Proxy لمستخدمي القوائم المالية من الأمور الشائعة جدا في الدراسات المحاسبية .

- أن معظم أفراد العينة يشغلون وظائف متعددة فمنهم من يعمل في إدارات منح الإئتمان في البنوك التجارية ومنهم من يعمل في مجال التحليل المالي ، بالإضافة إلى عمل بعضهم في وظائف إدارية تنفيذية في بعض الشركات وعلى ذلك يمكن إعتبار هذه العينة ممثلة لكافة طوائف مستخدمي القوائم المالية .

- أن هؤلاء الطلاب قاموا بدراسة مجموعة من المقررات بخصوص الإستثمار في الأوراق المالية بالإضافة إلى مقررات في مجال المحاسبة والمراجعة وغيرها من المقررات ذات الصلة ومن ثم يتوافر فيهم قدر كاف من المعرفة وبالتبعية ينطبق عليهم وصف المستثمر المعقول الذي على بيئة من الحقائق كما جاء في معيار إختبار الإستقلال الذي وضعته هيئة الأوراق المالية

* لمزيد من التفاصيل حول جدوى ومبررات الإعتقاد على طلاب الدراسات العليا في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى (Elliott et al (2007)

والمبادلات الأمريكية أوصف الطرف الثالث الذي على دراية بكافة المعلومات ذات الصلة كما جاء فى قواعد آداب وسلوكيات المهنة الصادرة عن هيئة سوق المال فى كما أوضف سابقا .

٢/١/٤ وسيلة الدراسة

قءم الباحث للمشاركين فى الدراسة عدد تسعة من الحالات التى تتعلق بالعلاقة بين الشركة ومراجع الحسابات وطلب الباحث من هؤلاء المشاركين التعبير عن مدى شعورهم باستقلال المراجع فى كل حالة من هذه الحالات وذلك على مقياس متدرج مكون من عشرة نقاط يبدأ بالنقطة "صفر" التى تعنى شعور المشاركين فى الدراسة بإنعدام إستقلال المراجع تماما وينتهى بالنقطة "١٠" التى تعنى شعور المشاركين فى الدراسة بالإستقلال التام للمراجع . وقد تم إعداد هذه الحالات بحيث يتم إختبار أثر كل آلية من آليات حوكمة الشركات على إدراك المشاركين فى الدراسة لإستقلال المراجع من خلال موقفين الأول : فى ظل عدم وجود هذه الآلية والثانى : فى ظل وجودها ، بما يسمح بإختبار الزيادة أو النقص - إن وجد - فى إدراك المشاركين فى الدراسة لإستقلال المراجع فى ظل وجود كل آلية من آليات حوكمة الشركات عما كان عليه فى ظل عدم وجود تلك الآلية . وتجدر الإشارة إلى تفاصيل هذه الحالات قد ضمنها الباحث فى ملحق البحث فى نهاية هذه الدراسة .

٣/١/٤ الفروض الإختبارية للدراسة

يتولى هذا القسم عرض الفروض الإختبارية للدراسة فى صورة إحصائية (فى صورة فروض العءم) تمهيدا لإختبارها إحصائيا وذلك كما يلى :

الفرض الإختبارى الأول :

" لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية فى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى حالة إلزام الشركات بالإفصاف عن الأتعاب المدفوعة لمراجع الحسابات عن حالة عدم وجود هذا الإلزام " .

الفرض الإختبارى الثانى :

" لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية فى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى حالة وجود نصوص تحد من قدرة المراجع على تقديم الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة عن حالة عدم وجود هذه النصوص " .

الفرض الإختبارى الثالث :

" لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية فى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى حالة النص على تغيير مكتب المراجعة على الأقل كل خمسة سنوات عن حالة عدم وجود هذا النص " .

الفرض الإختبارى الرابع :

" لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية فى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى حالة النص على منع أعضاء مكتب المراجعة من تولى المناصب القيادية فى الشركات محل المراجعة عن حالة عدم وجود هذا النص " .

الفرض الإختبارى الخامس :

" لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية فى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى حالة إلزام الشركات بوجود لجنة مراجعة مستقلة من بين أعضائها خبير فى الشؤون المالية والمحاسبية ولديها جدول إجتماعات منتظم عن حالة عدم وجود هذا الإلزام " .

الفرض الإختبارى السادس :

" لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية فى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى حالة النص على آليات للتفتيش والرقابة على عمل مكاتب المراجعة - خصوصا المكاتب الكبرى- عن حالة عدم وجود هذا النص " .

الفرض الإختبارى السابع :

" لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية فى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى حالة النص على زيادة المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات عن حالة عدم وجود هذا النص " .

الفرض الإختبارى الثامن :

" لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية فى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى حالة إلزام الشركات بوجود قسم للمراجعة الداخلية مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة عن حالة عدم وجود هذا النص " .

الفرض الإختبارى التاسع :

" لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية فى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى حالة إلزام الشركات بوجود مجلس إدارة مستقل أغلبية أعضاؤه من غير التنفيذيين ومنظم فى إجتماعاته عن حالة عدم وجود هذا الإلزام " .

٤/١/٤ الأساليب الإحصائية للدراسة

إختبار معنوية الإختلافات فى إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى حالات وجود آليات حوكمة الشركات عن حالات عدم وجودها إعتد الباحث على مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS وتحديدا إختبار t- test لإختبار معنوية الفروق بين متوسطين لعينة واحدة فى ظل موقفين مختلفين Paired-Samples t test .

٢/٤ نتائج الدراسة الميدانية

يعرض الباحث فى الجدول التالى لنتائج تطبيق إختبار t-test لإختبار معنوية الفروق بين إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع فى ظل وجود وعدم وجود آليات حوكمة الشركات :

مستوى المعنوية	إدراك مستخدمي القوائم المالية للإستقلال في ظل وجود أية الحوكمة	إدراك مستخدمي القوائم المالية للإستقلال في ظل عدم وجود أية الحوكمة	الإحصاءات	إسم المتغير
صفر	٧,٥٣٧٦ ١,٩١٩٩	٣,٧٠٩٧ ٢,٢٥٣٤	المتوسط معامل الإختلاف	أتعاب المراجعة
صفر	٧,٥٩١٤ ١,٨٥٤٧	٢,٢٠٤٣ ١,٩٣٦٨	المتوسط معامل الإختلاف	الخدمات الأخرى
صفر	٧,٩٨٩٢ ١,٣٨٧٠	٣,٤١٩٤ ١,٨٧٨٥	المتوسط معامل الإختلاف	إستمرار المراجع
٠,٠١	٧,١١٨٣ ١,٨٠٤٩	٤,٢٦٨٨ ٢,١٣٢٣	المتوسط معامل الإختلاف	عمل الأعضاء السابقين
صفر	٨,٥١٦١ ١,٤٥٦٧	٣,١٩٣٥ ٢,٠٢٨٤	المتوسط معامل الإختلاف	لجنة المراجعة
٠,١٣٦	٩,٣١١٨ ٠,٧٥١٥	٩,١٦١٣ ١,١٦٣٧	المتوسط معامل الإختلاف	حجم المكتب
صفر	٨,٥٩١٤ ١,٦٧٦٢	٣,٠٤٣٠ ٢,٦٦١٨	المتوسط معامل الإختلاف	المسئولية القانونية
٠,٤٥٤	٣,٤٧٣١ ١,٥٦٤٥	٣,٣٦٥٦ ١,١٤٠٠	المتوسط معامل الإختلاف	المراجعة الداخلية
صفر	٨,٦٧٧٤ ١,٢٦١١	٣,٠٧٥٣ ٢,٦٠١٢	المتوسط معامل الإختلاف	مجلس الإدارة

جدول رقم (١)
نتائج إختبارات الفروض لإختبارية للدراسة

وبالنظر إلى الجدول رقم (١) يمكن القول برفض الفرض العدمي الأول حيث بلغ متوسط إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع في حالة عدم الإفصاح عن الأتعاب المدفوعة

للمراجع ٣,٧٠٩٧ بمعامل إختلاف ٢,٢٥٣٤ مقابل متوسط ٧,٥٣٧٦ بمعامل إختلاف ١,٩١٩٩ في حالة الإفصاح عن هذه الأتعاب وأن الفرق بين المتوسطين معنوي عند مستوى معنوية صفر وهو ما يؤكد أن الإفصاح عن الأتعاب المدفوعة للمراجع تؤثر معنويا على إدراك المستخدمين لإستقلال المراجع . كما يمكن أيضا رفض الفرض العدمي الثاني حيث بلغ متوسط إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع في حالة أداء المراجع للخدمات الأخرى ٢,٢٠٤٣ بمعامل إختلاف ١,٩٣٦٨ مقابل متوسط ٧,٥٩١٤ بمعامل إختلاف ١,٨٥٤٧ في حالة وجود نصوص تحد من قدرة المراجع على أداء هذه الخدمات وأن الفرق بين المتوسطين معنوي عند مستوى معنوية صفر وهو ما يؤكد أن الحد من قدرة المراجع على أداء الخدمات الأخرى يزيد بصورة معنوية من إدراك المستخدمين لإستقلال المراجع . وبنفس المنطق يمكن رفض الفرض العدمي الثالث حيث بلغ متوسط إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع في حالة إستمرار المراجع مع الشركة لمدة زمنية طويلة ٣,٤١٩٤ بمعامل إختلاف ١,٨٧٨٥ مقابل متوسط ٧,٩٨٩٢ بمعامل إختلاف ١,٣٨٧٠ في حالة إلزام الشركة بتغيير مكتب المراجعة كل خمس سنوات وأن الفرق بين المتوسطين معنوي عند مستوى معنوية صفر وهو ما يؤكد أن تغيير مكتب المراجعة يزيد بصورة معنوية من إدراك المستخدمين لإستقلال المراجع . وفي نفس الإتجاه المنطق يمكن رفض الفرض العدمي الرابع حيث بلغ متوسط إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع في حالة عمل المراجعين في الوظائف القيادية في الشركة ٤,٢٦٨٨ بمعامل إختلاف ٢,١٣٢٣ مقابل متوسط ٧,١١٨٣ بمعامل إختلاف ١,٨٠٤٩ في حالة وجود نص يمنع المراجعين من تقلد هذه الوظائف قبل مرور ثلاث أعوام من إنتهاء عملية المراجعة وأن الفرق بين المتوسطين معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهو ما يؤكد أن منع المراجعين من تقلد هذه الوظائف يزيد بصورة معنوية من إدراك المستخدمين لإستقلال المراجع .

كما يمكن رفض الفرض العدمي الخامس حيث بلغ متوسط إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع في حالة عدم وجود لجنة مراجعة مستقلة وفاعلة ٣,١٩٣٥ بمعامل إختلاف ٢,٠٢٨٤ مقابل متوسط ٨,٥١٦١ بمعامل إختلاف ١,٤٥٦٧ في حالة إلزام الشركة بوجود لجنة مراجعة مستقلة من بين أعضائها خبير في الشؤون المالية ولديها جدول إجتماعات منتظم وأن الفرق بين المتوسطين معنوي عند مستوى معنوية صفر وهو ما يؤكد أن الإلزام بوجود هذه اللجنة يزيد بصورة معنوية من إدراك المستخدمين لإستقلال المراجع . وكذلك يمكن رفض الفرض العدمي السابع حيث بلغ متوسط إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع في حالة ضعف المسؤولية القانونية للمراجع ٣,٠٤٣٠ بمعامل إختلاف ٢,٦٦١٨ مقابل متوسط ٨,٥٩١٤ بمعامل إختلاف ١,٦٧٦٢ في حالة وجود نصوص صريحة تزيد من المسؤولية القانونية للمراجع وأن الفرق بين المتوسطين معنوي عند مستوى معنوية صفر وهو ما يؤكد أن زيادة المسؤولية القانونية يزيد بصورة معنوية من إدراك المستخدمين لإستقلال المراجع . وأخيرا يمكن رفض الفرض العدمي التاسع حيث بلغ متوسط إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع في حالة عدم وجود مجلس إدارة مستقل ولديه جدول منتظم للإجتماعات ٣,٠٧٥٣ بمعامل إختلاف ٢,٦٠١٢ مقابل متوسط ٨,٦٧٧٤ بمعامل إختلاف ١,٢٦١١ في حالة الإلزام بوجود مجلس إدارة مستقل ولديه جدول منتظم للإجتماعات وأن الفرق بين المتوسطين معنوي

عند مستوى معنوية صفر وهو ما يؤكد أن وجود هذا المجلس يزيد بصورة معنوية من إدراك المستخدمين لإستقلال المراجع .

وعلى العكس مما سبق وبالنظر للجدول رقم (١) يمكن القول بقبول الفرض العدمي السادس حيث بلغ متوسط إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع في حالة عدم وجود أليات للرقابة والتفتيش على عمل مكاتب المراجعة وخصوصا المكاتب الكبرى ٩,١٦١٣ بمعامل إختلاف ١,١٦٣٧ مقابل متوسط ٩,٣١١٨ بمعامل إختلاف ٠,٧٥١٥ في حالة وجود هذه الأليات وأن الفرق بين المتوسطين غير معنوي حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,١٣٦ وهو ما يعنى عدم تأثير وجود هذه الأليات على إدراك المستخدمين لإستقلال المراجع وأن حجم مكتب المراجعة في حد ذاته يعد مؤشرا كافيا على إستقلال المراجع . وفي نفس الإتجاه يمكن قبول الفرض العدمي الثامن حيث بلغ متوسط إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع في حالة عدم وجود قسم مستقل للمراجعة الداخلية لدى الشركة ٣,٣٦٥٦ بمعامل إختلاف ١,١٤٠٠ مقابل متوسط ٣,٤٧٣١ بمعامل إختلاف ١,٥٦٤٥ في حالة وجود مثل هذا القسم وأن الفرق بين المتوسطين غير معنوي حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٤٥٤ وهو ما يعنى عدم تأثير وجود قسم مستقل للمراجعة الداخلية على إدراك المستخدمين لإستقلال المراجع .

خلاصة البحث والنتائج والتوصيات

إستهدف هذا البحث إختبار دور أليات حوكمة الشركات في مصر في زيادة إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال مراجع الحسابات ، وقد بدأ الباحث بتقديم إطارا نظريا تناول فيه أهمية إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع ، محددا إدراك هؤلاء المستخدمين لإستقلال المراجع ، ودور أليات حوكمة الشركات في مصر في تدعيم تلك المحددات . وعقب الإنتهاء من تقديم هذا الإطار النظري قام الباحث بدراسة ميدانية على عينة من مستخدمي القوائم المالية للتحقق من الدور الذى يمكن أن تلعبه أليات حوكمة الشركات في مصر في زيادة إدراك هؤلاء المستخدمين لإستقلال المراجع ، وقد خلص الباحث من هذا البحث بالنتائج التالية :

• النتائج النظرية

خلص الباحث من الإطار النظري بمجموعة من الفروض التى تتعلق بدور أليات حوكمة الشركات في زيادة إدراك مستخدمي القوائم المالية ، حيث خلص الباحث إلى أن ما تضمنته تلك الأليات بشأن الحد من قدرة المراجع على تقديم الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة ، منع المراجعين من العمل فى الوظائف القيادية فى الشركة إلا بعد مرور ثلاث سنوات من إنتهاء عملية المراجعة ، إلزام الشركات بوجود لجنة مراجعة مستقلة من بين أعضائها خبير فى الشؤون المالية ولديها جدول إجتماعات منتظم ، إلزام الشركات بوجود قسم مستقل للمراجعة الداخلية ، دعم إستقلال مجلس الإدارة وتفعيل دوره الرقابى من خلال النص على ضرورة تشكيل هذا المجلس من غالبية من الأعضاء غير التنفيذيين وكذا ضرورة وجود جدول إجتماعات منتظم لهذا المجلس يودى إلى زيادة إدراك مستخدمي القوائم المالية لإستقلال المراجع . كما خلص الباحث إلى أن تعديل أليات حوكمة الشركات فى مصر بحيث تتضمن النص على إلزام الشركات بالإفصاح عن الأتعاب المدفوعة للمراجع ، النص على تغيير مكتب المراجعة بعد مرور فترة زمنية ولتكن خمس سنوات ، إستحداث أليات للتفتيش والرقابة على عمل مكاتب المراجعة

خصوصا المكاتب الكبرى ، زيادة المسؤولية القانونية للمراجع يمكن أن يسهم فى زيادة إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال مراجع الحسابات .

• النتائج الميدانية

أيدت نتائج الدراسة الميدانية ما توصل إليه الباحث فى الإطار النظرى بشأن دور أليات حوكمة الشركات فيما يتعلق بكل من أتعاب المراجعة ، الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة ، إستمرار المراجع ، عمل الأعضاء السابقين فى فريق المراجعة فى وظائف قيادية فى الشركة ، لجنة المراجعة ، المسؤولية القانونية للمراجع ، ومجلس الإدارة فى زيادة إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع . وعلى العكس مما سبق لم تؤكد نتائج الدراسة الميدانية دور أليات حوكمة الشركات فيما يتعلق بكل من المراجعة الداخلية والتفتيش والرقابة على عمل مكاتب المراجعة خصوصا المكاتب الكبرى فى زيادة إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

وفى ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بما يلى :

- فى ضوء نتائج الدراسة الميدانية يوصى الباحث هيئة سوق المال فى مصر بإلزام الشركات المقيدة بالإفصاح عن الأتعاب المدفوعة لمراجع الحسابات على غرار ما قامت به هيئة الأوراق المالية والمبادلات فى الولايات المتحدة طالما أن مثل هذا الإفصاح يمكن أن يؤثر على إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع ومن على درجة إعتمادهم على تلك القوائم وما تتضمنه من معلومات فى إتخاذ القرارات .

- فى ضوء نتائج الدراسة الميدانية يوصى الباحث مركز المديرين التابع لوزارة الإستثمار بالإضافة إلى هيئة سوق المال بضرورة إعادة النظر فى قواعد حوكمة الشركات المزمع إلزام الشركات المقيدة بها بما يتضمن النص على إلزام الشركات المقيدة بتغيير مكتب المراجعة بعد فترة زمنية معينة ولتكن خمس سنوات ، زيادة المسؤولية القانونية للمراجع حال إنخفاض جودة عملية المراجعة الذى قام بها .

- قام الباحث فى هذه الدراسة بتناول أثر أليات حوكمة الشركات بصورة منفردة ومستقلة على إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع ، بيد أن التفاعل بين هذه الأليات قد يؤثر أيضا على هذا الإدراك ، لذا يوصى الباحث بعمل دراسات أخرى فى هذا المجال تتناول التأثير المشترك لوجود هذه الأليات معا على إدراك مستخدمى القوائم المالية لإستقلال المراجع .

مراجع البحث

المراجع العربية

- أحمد ، أحمد عبد القادر " دراسة تحليلية للإلزام بتناوب المراجعين كوسيلة لتحسين موضوعيتهم وإستقلالهم " ، *الدراسات والبحوث التجارية* ، كلية التجارة ببنها جامعة الزقازيق ، العدد الأول ٢٠٠٤ ، ص ص : ١٥٥-١٨٢ .
- أحمد ، محمد الرملى " دور لجان المراجعة فى زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية : دراسة ميدانية " ، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة* ، كلية التجارة بسوهاج جامعة جنوب الوادى ، العدد الثانى ، ٢٠٠١ ، ص ص : ٤٤-١ .
- الأهوانى ، محمد " إستقلال مراقب الحسابات يدعم الشفافية " ، *الأهرام الإقتصادى* ، العدد ٥٥٠ ، نوفمبر ، ٢٠٠٧ .
- المخادمة ، أحمد عبد الرحمن " العوامل المؤثرة فى إستجابة مدقق الحسابات لرغبات العملاء من الخدمات المحاسبية : دراسة ميدانية " ، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين* ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، العدد السادس والستون ، ٢٠٠٦ ، ص ص : ٣١٨-٢٦١ .
- الهيئة العامة لسوق المال ، قواعد آداب وسلوكيات مزاولى مهنة المحاسبة والمراجعة المقيدى بسجل الهيئة ، ٢٠٠٧ .
- خليفة ، نكاء محمد " العلاقة بين نوع تقرير المراجعة وعزل المراجع فى ظل وجود أو عدم وجود لجنة المراجعة بالشركة وأثر ذلك على إستقلال المراجع " ، *المجلة العلمية* ، كلية التجارة بنين ، جامعة الأزهر ، العدد العشرون ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣٦-٥٤ .
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ٢٠٠٥ .
- دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ٢٠٠٦ .
- سويلم ، حسن على محمد " مدى الحاجة لتفعيل إدراك الطرف الثالث لإستقلال مراجع الحسابات : دراسة إختبارية " ، *مجلة البحوث التجارية* ، كلية التجارة جامعة الزقازيق ، العدد الثانى ، ٢٠٠٢ ، ص ص : ١٦٩-٢٢٢ .
- عبيد ، إبراهيم السيد " الإفصاح عن المخاطر والتهديدات التى تتعرض لها الشركة فى التقارير المالية المنشورة : إطار مقترح ودراسة ميدانية " ، المؤتمر السنوى السابع لكلية التجارة جامعة الإسكندرية تحت عنوان *أسواق المال العربية : الواقع ، والتحديات ، والتطلعات* ، ٢٥-٢٧ أكتوبر ، ٢٠٠٧ .
- مجاهد ، محمد عبد الله " العوامل المحددة لأداء مراقب الحسابات لمراجعة غير منظمة بالتطبيق على مكاتب المراجعة فى جمهورية مصر العربية " *مجلة الدراسات المالية والتجارية* ، كلية التجارة جامعة القاهرة- بنى سويف ، العدد الثانى ، ١٩٩٩ ، ص ص : ٤٥-٩٦ .
- نور ، أحمد محمد " هويدى ، على محمد حسن " دراسة إختبارية لبعض العوامل المؤثرة على إستقلال المراجع " ، *مجلة البحوث التجارية* ، كلية التجارة جامعة الزقازيق ، المجلد الرابع عشر ، العدد الأول ، ١٩٩٢ ، ص ص : ١٧٣-٢١٢ .

المراجع الأجنبية

- Abbott , L ; Parker , S ; Peters , G and Raghunandan , K " The Association Between Audit Committee Characteristics and Audit Fees " , *Auditing : A Journal of Practice and Theory* , vol.22 , 2003 , pp.17-32 .

- Abdel-khalik, A ; Snowball , D and. Wragge , J. The effects of certain internal audit variables on the planning of external audit programs. *The Accounting Review* ,vol. 58 , 1983 , pp. 215-227.
- Abu Bakar , N ; Abdul Rahim , A and Abdul Rashid , H " Factors Influencing Auditor Independence : Malaysian Loan Officers Perceptions " , *Managerial Auditing Journal* , vol.20 , 2005 , pp.804-822 .
- Ahmed , A ; Duellman , S and Abdel-Meguid , A " Auditor Independence , Corporate Governance and Abnormal Accruals , *Working Paper* , Texas University , 2006 .
- Allen , M ; Linville , M and Stott , D " The Effect of Litigation on Independent Auditor Selection " , *American Journal of Business* , vol.20 , 2005 , pp.16-28
- Alvin , P ; Devonish , D and Alleyne , P " Perception of Auditor Independence in Barbados " , *Managerial Auditing Journal* , vol.21 , 2006 , pp.621-635 .
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) " Serving the Public Interest : A New Conceptual Framework of Auditor Independence " , New York , NY , 1997 .
- Arel , B ; Brody , R and Pany , K " Audit Firm Rotation and Audit Quality " *The CPA Journal* , vol.75 , 2005 , pp.36-39 .
- Ashbaugh , H ; LaFond , R and Mayhew , B " Do Nonaudit Services Compromise Auditor Independence ? Further Evidence " , *The Accounting Review* , vol.78 , 2003 , pp.611-640 .
- Azizkhani , M ; Monroe , G and Shailer , G " Auditor Tenure and Perceived Credibility of Financial Reporting " , *working Paper* , 2006 .
- Bamber ; E " Expert Judgment in the Audit Team : A Source Reliability Approach " , *Journal of Accounting Research* , vol.21 , 1983 , pp.396-412 .
- Basu , S ; Hwang , L and Jan , C " Difference in Conservatism Between Big-Eight and Non-Big Eight Auditors " , *Working Paper* , Emory University , 2001 .
- Beasley , M " An Empirical Analysis of The Relation Between The Board of Director Composition and Financial Statements Fraud " , *The Accounting Review* . vol.71 , 1996 , pp.443-466 .
- Beasley , M and Petroni , K " Board Independence and Audit Firm Type " , *Auditing : A Journal of Practice and Theory* , vol.20 , 2001 , pp.97-114 .
- Beattie , V ; Brandt , R and Fearnley , S " Perception of Auditor Independence : UK Evidence " , *Journal of International Accounting , Auditing & Taxation* , vol.8 , 1999 , pp.67-107 .
- Bloomfield , D and Shackman , J " Non-audit Service Fees , Auditor Characteristics and Earnings Restatements " , *Managerial Auditing Journal* , vol.23 , 2008 , pp.125-143 .
- Bolton , L " Auditor Independence : What Investors Think " , *Accountancy* , vol.140 , 2007 , pp.94-99 .

- Caramanis , C and Lennox , C " Audit Effort and Earnings Management " , *Journal of Accounting and Economics* , vol.45 , 2008 , pp.116-138 .
- Carcello , J ; Hermanson , D ; Neal , T and Riley , R " Board Characteristics and Auditor Fees " , *Contemporary Accounting Research* , vol.19 , 2002 , pp.365-384 .
- Carcello , J and Neal , T " Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissal Following New Going Concern Reports " , *The Accounting Review* , vol.78 , 2003 , pp.95-117 .
- Carcello , J and Nagy , A " Audit Firm Tenure and Fraudulent Financial Reporting " , *Auditing : A Journal of Practice and Theory* , vol.23 , 2004 , pp.55-69 .
- Choi , J and Doogar , R " Auditor Tenure and Audit Quality : Evidence From Going Concern Qualification Issued During 1996-2001 " , *Working Paper* , University of Illinois , 2005 .
- Cohen , J ., Krishnamoorthy , G and Wright , A " The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality " , *Journal of Accounting Literature* Vol.23 , 2004 , pp.87-152 .
- Chung , H and Kallapur , S " Client Importance , Nonaudit Fees and Abnormal Accruals , *The Accounting Review* , vol.78 , 2003 , pp.931-966 .
- Craswell , A ; Stokes , D and Laughton , J " Auditor Independence and Fee Dependence " , *Journal of Accounting and Economics* , vol.33 , 2002 , pp.253-275 .
- Davis , R ; Soo , B and Trompeter , G " Auditor Tenure , Auditor Independence and Earnings Management " , *Working Paper* , Boston College , 2003 .
- Davis , S and Hollie , D " The Impact of Nonaudit Services Fee Level on Investor Perception of Auditor Independence " , *Behavioral Research in Accounting* , vol.20 , 2008 , pp.31-44 .
- DeAngelo , L " Auditor Independence, Low Balling, and Disclosure Regulation" , *Journal of Accounting and Economics* , vol.3 , 1981 , pp.113-127 .
- Dezoort , F and Salterio , S " The Effects of Corporate Governance Experience and Financial Reporting and Audit Knowledge of Audit Committee Members Judgments " , *Auditing : A Journal of Practice and Theory* , vol.20 , 2001 , pp.31-47 .
- Dopuch , N ; King , R and Schwartz , R " Independence in Appearance and in Fact : An Experimental Investigation " , *Contemporary Accounting Research* , vol.20 , 2003 , pp.79-114 .
- Dowdell , T, and Krishnan , J Former Audit Personnel as CFOs: Effect on Earning Management. *Canadian Accounting Perspectives* vol.3 .2004 , pp. 117-142.
- Ebrahim , A " Earnings Management and Board Activity : An Additional Evidence " , *Review of Accounting and Finance* , vol.6 , 2007 , pp.42-58 .

- Elliot , W ; Hodge , F ; Kennedy , J and Pronk , M " Are M. B.A Students A Good Proxy for Nonprofessional Investors ? " , *The Accounting Review* , vol.82 , 2007 , pp.139-168.
- Ferguson , A ; Seow , G and Young , D " Nonaudit Services and Earnings Management : UK Evidence " *Contemporary Accounting Research* , vol.21 , 2004 , pp.813-841 .
- Francis , J ; Maydew , E and Sparks , G " The Role of Big 6 Auditors in the Credible Reporting of Accruals " , *Auditing " A Journal of Practice and Theory* , vol.18 , 1999 , pp.17-34 .
- Francis , J and Ke , B " Disclosure of Fees Paid to Auditors and Market Valuation of Earnings Surprises " , *Review of Accounting Studies* , vol.11 , 2006 , pp.495-523 .
- Frankel , R ; Johnson , M and Nelson , K " The Relation Between Auditors Fees for Nonaudit Services and Earnings Quality " , *The Accounting Review* , vol.77 , 2002 , pp.71-105 .
- Gates , S ; Lowe , D and Reckers , P " Restoring Public Confidence in Capital Markets Through Auditor Rotation " , *Managerial Auditing Journal* , vol.22 , 2007 , pp.5-17 .
- Gaynor , L ; McDaniel , I and Neal , T " The Effects of Joint Provision and Disclosure of Nonaudit Services on Audit Committee Members Decisions and Investors Preferences" , *The Accounting Review* , vol.81 , 2006 , pp.873-896 .
- Geiger , M and Raghunandan , K " Auditor Tenure and Audit Reporting Failures " *Auditing : Journal of Practice & Theory* . vol.21 , 2002 , pp.67-78 .
- Geiger , M ; Lowe , D and Pany , K " Outsourced Internal Audit Services and The Perception of Auditor Independence " , *The CPA Journal* , vol.72 , 2002 , pp.20-24 .
- Geiger , M and Rama , D " Audit Firm Size and Going-Concern Reporting Accuracy " , *Accounting Horizons* , vol.20 , 2006 , pp.1-17 .
- Geiger , M ; Lennox , C and North , D " The Hiring of Accounting and Finance Officers From Audit Firms : How Did the Market React ? " , *Review of Accounting Studies* , vol.13 , 2008 , pp.55-87 .
- Ghosh , A and Moon , D " Auditor Tenure and Perception of Audit Quality " *The Accounting Review* , vol.80 , 2005 , pp.585-612 .
- Goodwin , J " The Effects of Source Integrity and Consistency of Evidence on Auditors Judgments " , *Auditing : A Journal of Practice and Theory* , vol.18 1999 , pp.1-16 .
- Goodwin , J and Seow , J " The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing : Perception of Auditors

- and Directors in Singapore " , *Accounting and Finance* , vol.42 , 2002 , pp.195-223 .
- Gul , F ; Chen , C and Tsui , J " Discretionary Accounting Accruals , Managers Incentives , and Audit Fees " , *Contemporary Accounting Research* , vol.20 , 2003 , pp.441-464 .
 - Hartnett , N " Management Disclosure Bias and Audit Services " , *Review of Quantitative Finance and Accounting* , vol.26 , 2006 , pp.369-390 .
 - Higgs , J and Skantz , T " Audit and Nonaudit Fees and The Market Reaction to Earnings Announcements " . *Auditing : A Journal of Practice & Theory* , vol.25 , 2006 , pp.1-26 .
 - Hill , C and Booker , Q " State Accountancy Regulators Perception of Independence of External Auditors When Performing Internal Audit Activities For Non Public Clients " , *Accounting Horizons* , vol.21 , 2007 , pp.43-58 .
 - Hirst , D " Auditor Sensitivity to Source Reliability " , *Journal of Accounting Research* , vol.32 , 1994 , pp.113-126 .
 - Independence Standards Board (ISB) " Statement of Independence Concepts : A Conceptual Framework for Auditor Independence " , *Exposure Draft* , ISB , New York , NY , 2000 .
 - Jenkins , G and Krawczyk , K " Nonaudit Services and Perceptions of Auditor Independence " , *Journal of Applied Business Research* , vol.12 , 2003 , pp.73-78 .
 - Jennigs , M ; Pan , K and Rockers , M " Strong Corporate Governance and Audit Firm Rotation : Effects on Judges Independence Perception and Litigation Judgments " , *Accounting Horizons* , vol.20 , 2006 , pp.253-270 .
 - Johnson , V ; Khurana , I and Reynolds , K " Audit Firm Tenure and The Quality of Financial Reports " , *Contemporary Accounting Research* , vol.19 , 2002 , pp.637-660 .
 - Joshi , P ; Bremser , W and Al-Mudhaki , J " Non Audit Services and Auditors Independence : Empirical Findings From Bahrain " , *International Journal of Accounting , Auditing and Performance Evaluation* , vol.4 , 2007 , pp.57-73 .
 - Kinney , W ; Palmrose , Z and Scholtz , S " Auditor Independence , Nonaudit Services and Restatements : Was the US Government Right ? " *Journal of Accounting Research* , vol.42 , 2004 , pp.561-588 .
 - Kizirian , T ; Mayhew , B and Sneathen , L " The Impact of Management Integrity on Audit Planning and Evidence " , *Auditing : A Journal of Practice & Theory* , vol.24 , 2005 , pp.49-67 .
 - Klein , A " Audit Committees , Board of Director Characteristics and Earnings Management " , *Journal of Accounting and Economics* , vol.33 , 2002 , pp.375-400 .

- Knapp , M " Audit Conflict : An Empirical Study of the Perceived Ability of Auditors to Resist Management Pressure " , *The Accounting Review* , vol.60 1985 , pp.202-211 .
- Knechel , W and Vanstralen , A " The Relationship Between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions " , *Auditing : A Journal of Practice and Theory* , vol.26 , 2007 , pp.113-132 .
- Krishnan , J ; Sami , H and Zhang , Y " Does The Provision of Nonaudit Services Affect Investor Perceptions of Auditor Independence ?" . *Auditing : A Journal of Practice & Theory* , vol.24 , 2005 , pp.111-135 .
- Khurana , I and Raman , K " Litigation Risk and the Financial Reporting Credibility of Big 4 Versus Non-Big 4 Audits : Evidence from Anglo-American Countries " , *The Accounting Review* , vol.79 , 2004 , pp.473-495 .
- Khurana , I and Raman , K " Do Investors Care About the Auditor Economic Dependence on the Client ? " , *Contemporary Accounting Research* , vol.23 , 2006 , pp.977-998 .
- Lennox , C " Audit Quality and Executive Officers Affiliations with CPA Firms " *Journal of Accounting and Economics* , vol.39 , 2005 , pp.201-231 .
- Lennox , C and Park , C " Audit Firm Appointments , Audit Firm Alumni and Audit Committee Independence " *Contemporary Accounting Research* , vol.24 , 2007 , pp.235-258 .
- Maletta , M " A Examination of Auditors Decisions to Use Internal Audit as Assistants : The Effect of Inherent Risk " , *Contemporary Accounting Research* , vol.9 , 1993 , pp.508-525 .
- Maletta, M and Kida , T " The effect of risk factors on auditors' configure information processing " *The Accounting Review* , vol.68 ,1993 , pp. 681 - 691.
- Mansi , S ; Maxwell , W and Miller , D " Does Auditor Quality and Tenure Matter to Investor ? Evidence From the Bond Market " , *Journal of Accounting Research* , vol.42 , 2004 , pp.755-793 .
- Marchesi , M and Emby , C " The Impact of Continuity on Concurring Partner Reviews : An Exploratory Study " , *Accounting Horizons* , vol.19 , 2005 , pp.1-10
- Mautz , R and Sharaf , H " The Philosophy of Auditing " , American Accounting Association , 1961 .
- McMullen , D " Audit Committee Performance : An Investigation of the Consequence Associated with Audit Committees " , *Auditing : A Journal of Practice & Theory* , vol.15 , 1996 , pp.87-103 .
- Menon, K., and Williams. D " Former Audit Partners and Abnormal Accruals" *The Accounting Review* , vol. 79 , 2004 , pp. 1095-1118.

- Moore , D ; Tetlock , P ; Tanlu , L and Bazerman , B " Conflicts of Interest and the Case of Auditor Independence : Moral Seduction and Strategic Issue Cycling " , *Academy of Management Review* , vol.31 , 2006 , pp.10-29 .
- Ng , B and Tan , H " Effects of Authoritative Guidance Availability , and Audit Committee Effectiveness on Auditor Judgments in an Auditor-Client Negotiation Context " , *The Accounting Review* , vol. , 2003 , pp.801-818 .
- Nelson , M ; Elliot , J and Tarpley , R " Evidence from Auditors About Managers and Auditors Earnings Management Decision " , *The Accounting Review* , vol.77 , 2002 , pp.175-202 .
- Palmrose , Z " An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality " , *The Accounting Review* , vol.63 . 1988 , pp.55-73 .
- Parker , S ; Peter , G and Turetsky , H " Corporate Governance Factors and Auditor Going Concern Assessments " , *Review of Accounting and Finance* , vol.4 , 2005 , pp.5-38 .
- Reynolds , J and Francis , J " Does Size Matter ? The Influence of Large Clients on Office-Level Auditor Reporting Decisions " , *Journal of Accounting and Economics* , vol.30 , 2001 , pp.375-400 .
- Ruddock , C ; Taylor , S and Taylor , S " Nonaudit Services and Earnings Conservatism : Is Auditor Independence Impaired ? " , *Contemporary Accounting Research* , vol.23 , 2006 , pp.701-726 .
- Schwarzkopf , D " Investor Attitudes Toward Source Credibility " , *Managerial Auditing Journal* , vol.22 , 2007 , pp.18-33 .
- ShaFer . W ; Morris , R and Ketchand , A " The Effects of Formal Sanctions on Auditor Independence " , *Auditing : A Journal of Practice and Theory* , vol. 18 , 1999 , pp.85-101 .
- Shockley , R " Perceptions of Auditors Independence : An Empirical Analysis " , *The Accounting Review* , vol.56 , 1981 , pp.785-800 .
- Stanley , J and DeZoort , F " Audit Firm Tenure and Financial Restatements : An Analysis of Industry Specialization and Fee Effects " , *Journal of Accounting and Public Policy* , vol.26 , 2007 , pp.131-153 .
- Swanger , S and Chewning , E " The Effect of Internal Audit Outsourcing on Financial Analysts Perception of External Auditor Independence " , *Auditing : A Journal of Practice and Theory* , vol.20 , 2001 , pp.115-129 .
- Teoh , S and Wong , T " Perceived Auditor Quality and the Earnings Response Coefficient " , *The Accounting Review* , vol. , 1993 , pp.346-366 .
- Ward , D and Robertson , J " Reliance on internal auditors" *Journal of Accountancy* (October) , 1980 , pp. 62-72 .
- Zhang , Y ; Zhou , J and Zhou , N " Audit Committee Quality , Auditor Independence , and Internal Control Weaknesses " , *Journal of Accounting and Public Policy* , vol.26 , 2007 , pp.300-324 .

إستمارة إستبيان

إليك مجموعة من الحالات التي تتعلق بالعلاقة بين إحدى الشركات ومكتب المراجعة الذي يتولى مراجعة قوائمها المالية ، والمطلوب منك أن تبدي رأيك في مدى إستقلال مراجع الحسابات في كل حالة من هذه الحالات بإعتبار كل حالة مستقلة عن الأخرى وذلك على مقياس متدرج مكون من عشرة نقاط بحيث تعنى النقطة (صفر) أن المراجع من وجه نظرك غير مستقل تماما بينما تعنى النقطة (١٠) أن المراجع من وجه نظرك مستقل تماما :

الحالة الأولى :

(أ) - تعتبر الشركة من العملاء الرئيسيين لمكتب المراجعة حيث تمثل الأتعاب التي يحصل عليها المكتب من هذه الشركة ١٥% تقريبا من إجمالي إيرادات مكتب المراجعة ، في هذه الحالة وفي ضوء أهمية العميل لمكتب المراجعة ما هو تقديرك لإستقلال المراجع :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠

(ب) - تعتبر الشركة من العملاء العاديين لمكتب المراجعة حيث لا تمثل الأتعاب التي يحصل عليها المكتب من هذه الشركة سوى ١% تقريبا من إجمالي إيرادات مكتب المراجعة ، في هذه الحالة وفي ضوء عدم أهمية العميل لمكتب المراجعة ما هو تقديرك لإستقلال المراجع :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠

الحالة الثانية

(أ) - بجانب عملية المراجعة يقوم مكتب المراجعة بتقديم مجموعة من الخدمات الإستشارية للشركة مثل الخدمات الضريبية ، خدمات تصميم النظم ، خدمات الموارد البشرية وغيرها ويحصل المكتب في مقابل أداء هذه الخدمات على أتعاب تفوق الأتعاب التي يحصل عليها نظير عملية المراجعة ذاتها ، في هذه الحالة وفي ضوء قيام المراجع بتقديم هذه الخدمات ما هو تقديرك لإستقلال المراجع :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠

(ب) - إذا تضمنت قواعد حوكمة الشركات المزمع إلزام الشركات بها نصوصا تحد من قدرة المراجع على تقديم مثل هذه الخدمات مثل النص على ضرورة موافقة لجنة المراجعة على قيام المراجع بهذه الخدمات ، في هذه الحالة ما هو تقديرك لإستقلال المراجع :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠

الحالة الثالثة :

(أ) - يتولى مكتب المراجعة مراجعة القوائم المالية للشركة منذ فترة زمنية طويلة تعدت خمسة عشرة عاما ، في هذه الحالة وفي ضوء إستمرار المراجع مع الشركة لهذه الفترة الزمنية الطويلة ما هو تقديرك لإستقلال المراجع :

الحالة السادسة :

(أ) - إذا علمت أن مكتب المراجعة الذي يتولى مراجعة القوائم المالية للشركة هو أحد مكاتب المراجعة الكبرى في مصر والذي تتوفر لديه إمكانيات فنية وتكنولوجية عالية ، في هذه الحالة وفي ضوء كبر حجم مكتب المراجعة ما هو تقديرك لإستقلال المراجع :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠

(ب) - إذا تضمنت قواعد حوكمة الشركات المزمع إلزام الشركات مجموعة أليات للتفتيش والرقابة الدورية على عمل مكاتب المراجعة وخصوصا المكاتب الكبرى لضمان أداء عملية المراجعة بجودة مرتفعة ، في هذه الحالة وفي ضوء وجود هذه الأليات للتفتيش والرقابة على عمل مكاتب المراجعة الكبرى ما هو تقديرك لإستقلال المراجع :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠

الحالة السابعة

(أ) - في ظل ضعف المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات في البيئة المصرية حاليا وعدم تعرضه لعقوبات صارمة حال إنخفاض جودة عملية المراجعة التي يقوم بها ، في هذه الحالة ما هو تقديرك لإستقلال المراجع :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠

(ب) - إذا تضمنت أليات حوكمة الشركات المزمع إلزام الشركات بها نصوصا بفرض عقوبات صارمة على مراجع الحسابات سواء بالسجن لمدة طويلة أو تعرضه لغرامات مالية كبيرة إذا ثبت إنخفاض جودة خدمات المراجعة التي قدمها للشركة ، في هذه الحالة وفي ضوء زيادة المسؤولية القانونية للمراجع ما هو تقديرك لإستقلال المراجع :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠

الحالة الثامنة :

(أ) - لدى الشركة قسم للمراجعة الداخلية يتبع مباشرة المدير التنفيذي للشركة ويتم تعيين وعزل مدير هذا القسم من قبل هذا المدير التنفيذي كما يقدم هذا القسم تقاريره مباشرة إلى هذا المدير التنفيذي ، في هذه الحالة وفي ضوء تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة التنفيذية ما هو تقديرك لإستقلال المراجع :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠

(ب) - إذا تضمنت قواعد حوكمة الشركات المزمع إلزام الشركات بها ضمان إستقلال قسم المراجعة الداخلية عن الإدارة التنفيذية للشركة من خلال تحويل سلطة تعيين وعزل مدير قسم المراجعة الداخلية إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة ، وكذا تقديم مدير قسم المراجعة الداخلية لتقريره مباشرة إلى مجلس

